التفسير الصوتي للحركات ودلالتها على المعنى

The Interpretation of the Punctuation Marks and its Significance of Meaning

ا.م.د. حمدية موحان حمود

Hamdiya Mohan Hammoud

التفسير الصوتي، الحركات و دلالتها، المعنى

ملخص البحث:

الحمد لله الذي فضَّلنا بالقرآن على الأمم أجمعين، وآتانا به ما لم يؤت أحدًا من العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمّد وآله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر الميامين.

أما بعد:

إنَّ الحركات تُعَدُّ من المنطلقات الأساسية التي شغلت حيّزًا كبيرًا من الدّراسات النَّحويَّة، وكان لها تأثير بالغ الأهمية في تحديد مسارها، وفي توضيح المنهج الذي رسمه النَّحاة لأنفسم، وهم يؤصَّلون مسائل النَّحو وقضاياه وحدوده ، ابتداء من طبقتهم الأولى حتَّى يومنا، وأظنّ أنَّها ستبقى كذلك؛ لأنَّها أَصبحت جزءًا لا يتجزَّأ من نظام النَّحو العربيّ ومن قواعد الخطّ وأحكام الكتابة. فقد أخذت من النَّحويين جلّ تفكيرهم، قدماء كانوا أم مُحدثين، فلم يتركوا شاردة ولا واردة إلاّ تناولوها بالدّرس، والتّنظير، والتّفسير.

فبحثي الذي أقدمه بعنوان: **(التَّفسير الصَّوتيّ للحركات ودلالتها على المعنى)**، وقد اشتمل على مقدّمة وتمهيد ومبحثين، تناولت في(المبحث الأول): التّفسير الصَّوتيّ للحركات التي في آواخر الكَلِم، ومظاهر التَّفسير الصَّوتيّ للحركات: الإتباع الحركيّ، والحمل على الجوار، والوقف، والتقاء الساكنين، وتفسير محمد بن المستنير قطرب(ت٢٠٦هـ)، وتفسير إبراهيم أنيس، والحركات من حيث الثَّقَل(القوة) والخفَّة(الضعف).

و(المبحث الثاني): دلالة الحركات على المعنى، وما أثرته في حثّ تفكير النّحاة نحو محاولة تفسيرها تفسيرا دلاليًّا، أو وظيفيًّا، فقد عرضت في هذا

المبحث لأهم وجهات النّظر في دلالة الحركات على المعنى، سواء أصدرت عن نحويّين قدامى، أم عن محدثين.

وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١- إنَّ الحركات أخذت حيّزًا واسعًا ورحْبًا من الدَّرس النَّحويّ، وإذا كانت تُعدُّ خطوة أولى في بداية طريق هذا الدَّرس، منذ أنْ كانت نُقَطًا على يد أبي الأسود الدؤليّ، ورموزًا قصيرة، مُقتَطَعَة من الألف، والواو، والياء، على يد الخليل بن أحمد الفراهيديّ.

٢- أدّت إلى تحديد مسار الدّرس النَّحويّ، وجعلته يُقيم أغلب القواعد، ويقرّر أكثر الأحكام، على وفقها فحسب، يظهر ذلك مثلا في تقسيمه الكلام على معرب ومبنيّ، وتقسيمه الإعراب على ظاهر ومقدّر، فإنْ تغيرّت الحركة على آخر الكلمة فهي مُعْرَبة، وإنْ لزمته، فهي مبنية، وإن ظهرت على الكلمة المعرَبة فإعرابها ظاهر، وإنْ لم تظهر فهو مُقدَّر، بل ذهب النّحويون إلى أبعد من ذلك عندما جعلوا أغلب تعريفاتهم للإعراب تتمحور حول الحركة وتنطلق منها، ظهرت هذه الحركة أو خفيت، تغيرّت أو ثبتت، ثم لم يلبثوا حتَّى لجؤوا إلى محاولة تفسير وجودها في أواخر الكلم ضمن سياق التَّركيب النَّحويّ فأُثِرَ عنهم تفسيران:

الأوَّل: يقوم على أساس صوتيّ، لا صلة له بالمعنى، فنتج عن القول به: ظهور مصطلحات عديدة، منها: (حركة الإتباع) و(حركة الجوار أو المجاورة) و(الوقف) و(التقاء الساكنين) و(ثقل الحركة أو خفتها، ضعفها أو قوتها)، ثم يبدأ الدَّرس النَّحويّ بالتنظير لهذه المصطلحات أو الجدال فيها حتَّى يصل إلى الخلاف في تطبيقها على الكلام الفصيح.

والآخر: يقوم على أساس دلاليّ أو وظيفيّ، وهو إيجاد صلة بين الحركات وتغيّرها من جهة، والمعنى الذي يؤدّيه التَّركيب النَّحويّ من جهة أخرى، فالضَّمَّة علامة العُمَد، أو علامة الفاعليّة، الإسناد . والكسرة علامة الإضافة، أو النّسبة. والفتحة علم الفضلة، أو علم المفعوليّة.

٣- يُعدّ ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه(إحياء النحو) من أبرز المحاولات التي اهتمت بالحركة، وحاولت تفسيرها من الوجهة الدّلاليّة وكان من نتائجها تقليل الفروع وجمعها، على أساس اتّحاد الحركة وما تدلّ عليه، في أبواب رئيسة، بدلا من تفريقها على أبواب كثيرة مشتَّتة.

ثُمَّ أعقبتها ثبت بمصادر البحث ومراجعه.

Summary:

Praise be to God who favored the Koran to all nations, and gave us what did not come to any of the worlds, and prayers and peace be upon our master Muhammad and his good and pure family, and companions Almgaym. After:

The movements are one of the basic premises that have occupied a great deal of grammatical studies, and have had a very important influence in determining their course, and in clarifying the approach that the sculptors have drawn for them. They are establishing the issues of grammar and its problems and limitations from their first class to the present day, Because they became an integral part of the Arabic grammar system and the rules of the line and writing rules. It took from the grammarians all of their thinking, ancient or modern, did not leave the scarred and not only dealt with the lesson, and theorizing, andinterpretation.

My first research was entitled: (The Interpretation of the Movements and its Significance of Meaning), which included a preface, a preface and two topics, which dealt

with (the first topic): the sound interpretation of the movements in the late words, and the manifestations of the voice interpretation of the movements: And the interpretation of Muhammad ibn al-Mestnir Qutrab (T ٢٠٦H), the interpretation of Abraham Anis, movements in terms of gravity (power) and lightness (weakness). The second topic: the significance of movements on meaning, and its effect on the motivation of the thinking of the grammarians towards an attempt to interpret them in terms of interpretation or function. In this section, we presented the most important points of view in the meaning of movements on meaning.

The research found the following results:

١ - It appears that the movements took a wide and welcome space from the grammar lesson, and if it is considered a first step at the beginning of the course of this lesson, since it was points by the father of black and dawali, and short symbols, cut from the millennium, Farahidi.

٢ - led to determine the course of the grammar lesson, and made it evaluates most of the rules, and decides the most judgments, according to them only, for example, in the division of speech on the interpreter and built, and division of expression on the apparent and estimated, The grammarians went even further when they made most of their definitions of the expression centered on the movement and emanating from it. This movement emerged or disappeared, changed or stabilized, and then they did not enter until they resorted to it. To try to explain its existence in the late K M within the context of their syntax The impact of two explanations: First: It is based on an acoustic basis, which has nothing to do with the meaning. It resulted in the following: The emergence of many terms, such as: the movement of the neighborhood and the movement of the neighbors,

Weakness or strength), and then begins the grammar lesson by the endoscopy of these terms or controversy in order to reach the difference in their application to the words of the verse.
And the other: based on a symbolic or functional, is to find a link between the movements and change on the one hand, and the meaning of the composition of grammar on the other hand, the mark is the mark of the will, or the sign of effectiveness, attribution. The breaker is a plus sign, or ratio. The opening is the science of virtue, or the science of effectiveness.

٣ - What Professor Ibrahim Mustafa wrote in his book (revival of grammar) is one of the most important attempts that took care of the movement, and tried to interpret it from a semantic point of view and the result was to reduce the branches and collect them, based on the unity of the movement and what it shows, in the main sections, rather than Many doors are scattered.Followed by proven sources of research and references.

المقدّمة

الحمد لله الذي فضَّلنا بالقرآن على الأمم أجمعين، وآتانا به ما لم يؤت أحدًا من العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمّد وآله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر الميامين.

أما بعد:

تُعَدُّ الحركات من المنطلقات الأساسية التي شغلت حيّزًا كبيرًا من الدّراسات النَّحويَّة، وكان لها تأثير بالغ الأهمية في تحديد مسارها، وفي توضيح المنهج الذي رسمه النَّحاة لأنفسم، وهم يؤصَّلون مسائل النَّحو وقضاياه وحدوده ، ابتداء من طبقتهم الأولى حتَّى يومنا، وأظنّ أنَّها ستبقى كذلك؛ لأنَّها أَصبحت جزءًا لا يتجزَّأ من نظام النَّحو العربيّ ومن قواعد الخطّ وأحكام الكتابة. فقد أخذت من النَّحويين جلّ تفكيرهم، قدماء كانوا أم مُحدثين، فلم يتركوا شاردة ولا واردة إلاّ تناولوها بالدّرس، والتّنظير، والتّفسير.

لذا فقد اشتمل البحث على تمهيد ومبحثين، تناولت في(المبحث الأول): التّفسير الصَّوتيّ للحركات التي في آواخر الكَلِم، ومظاهر التَّفسير الصَّوتيّ للحركات: الإتباع الحركيّ، والحمل على الجوار، والوقف، والتقاء الساكنين، وتفسير محمد بن المستنير قطرب(ت٢٠٦هـ)، وتفسير إبراهيم أنيس، والحركات من حيث الثَّقَل(القوة) والخفَّة(الضعف).

و(المبحث الثاني): دلالة الحركات على المعنى، وما أثرته في حثّ تفكير النّحاة نحو محاولة تفسيرها تفسيرا دلاليًّا، أو وظيفيًّا، فقد عرضت في هذا

المبحث لأهم وجهات النّظر في دلالة الحركات على المعنى، سواء أصدرت عن نحويّين قدامى، أم عن محدثين.

وختمت البحث بخاتمة تضمنت خلاصته ونتائجه، أعقبها ثبت بمصادر البحث ومراجعه.

التمهيد:

إنَّ الحركات من أبرز الظواهر الشكليَّة في النَّحو العربيّ؛ لأنَّ لها آثارًا مهمَّة، سواء في(صناعة النَّحو) أَم في فهم معاني الكلام، فلقد أثارت أذهان العلماء، فأخذوا يعرضون لها عند دراستهم اللغة من كلِّ جوانبها، ويفسرون وجودها، بكلِّ ما أوتوا من علم ودراية، على اختلاف مشاربهم وثقافاتهم، سواء أفقهاء كانوا أَم مفسّرين أَم نحاة، وقد حاول النَّحويّون تفسير وجودها في التَّركيب النَّحويّ تفسيرًا صوتيًّا، مستندًا إلى الطبيعة الصَّوتيّة لأعضاء النّطق من جهة، وإلى طبيعتها الصَّوتيَّة التي يحدّدها وجودها في التَّركيب نفسه من جهة أخرى، وكانت ثنائيتهم في تقسيم الكلام على معرب ومبني، مؤسَّسةً على الحركة بحسب ثباتها أو تحوّلها، ثُمَّ إنَّ وجود الحركة في خواتيم الكلمات يُعدّ عندهم أثرًا من آثار(العامل)، أمّا دلالتها على(المعنى) فقد شكّلت محورًا مهمًّا من محاور درسهم النَّحويّ.

المبحث الأوَّل:

التَّفسير الصَّوتيّ للحركات التي في آواخر الكَلِم:

(الحركة) لغةً: ((ضدُّ السّكون، حَرُكَ يَحْرُكُ حَركَة وحَرْكًا، وحَرَّكَهُ فَتَحرَّكَ))[١]، و(((حَرَّكَه): أَخْرَجَه عن سكونه، و(الحَراك): الحركة، يقال: (ما به حَراك)، و(الحركة): انتقال الجسم من مكان إلى مكان آخر، أو انتقال أجزائه كما في حركة الرَّحى. و(الحركة): واحدة الحركات، التي هي الضمّ والفتح والكسر، ويقابلها السّكون))[٢].

و(الحركة) اصطلاحًا: ((صوت مصوّت قصير مثل الفتحة أو الضمة أو الكسرة، أو طويل مثل الألف، وواو المدّ وياء المدّ))[٣]. وكان الخليل بن أحمد الفراهيديّ يُطلق عليها لفظ(الإعراب)[٤]، وهي صوت ناقص كما يصفها ابن جنّيّ، وانَّما سُمَّي هذا الصوت بـ(الحركة) مثلما يرى؛ ((لأَنَّها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجتذبه نحو الياء، والضمّة تجتذبه نحو الواو))[٥].

---

(١) لسان العرب(حرك).

(٢) المعجم الوجيز(حرك) .

(٣) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ٢٢١.

(٤) ينظر: العين١ / ٥٧ .

(٥) سرّ صناعة الإعراب ١ / ٣٠ .

وأوّل من اهتمّ بها وحاول توثيقها في الخطّ، كما يرى معظم الرواة: أبو الأسود الدؤليّ عند ضبطه النّصَّ القرآنيّ[١]، وهو العمل الذي أُطلِقَ عليه فيما بعد(نقط المصحف)، أو(نقط الإعراب)، تمييزًا له من(نقط الإعجام) الذي قام به نَصْر بن عاصم الليثي لتمييز الحروف من بعضها في كلمات المصحف الشريف. قال الدؤليّ لكاتبه: ((إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه، وإذا ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئًا من ذلك غُنَّةً فاجعل النقطةَ نقطتينِ))[٢].

إنَّ من الأَسباب الرئيسة لتنقيط القرآن تنقيطَ إعراب، إشارةً إلى حركات الضَّمَّةِ والفتحة والكسرة: شيوعُ ظاهرةِ(اللَّحن)[٣]، ولا سيَّما في أواخر الكلمات[٤].

يرى علماء الأصوات أنّ الحركة: ((صوت يتميّز بأنّه الصَّوت المجهور، الذي يحدث أثناء النَّطق به، أَنْ يمرّ الهواء حرّاً طليقاً خلال الحلق والفم، دون أن يقف في طريقه أيُّ عائق أو حائل، ودون أنْ يضيق مجرى الهواء ضيقًا من شأنه أن يُحدِثَ احتكاكًا مسموعًا))[٥].

وتنقسم الأَصوات على قسمين: أصوات صامتة، أو ساكنة[٦]، أو حبيسة[٧]، حبيسة[٧]، وأَصوات صائتة[٨]، أو أَصوات لين[٩]، أو حركات، أو طليقة[١٠].

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء الزمان١/٣٤٤.
(٢) الفهرست ٦٠.
(٣) ينظر: لحن العوام ٤ – ٥ .
(٤) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين ٢٥ .
(٥) علم اللغة العام(الأصوات) ٧٤ .
(٦) ينظر: الأصوات اللغوية ٢٦، وأصوات اللغة العربية ٨٧.
(٧) ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ٢٥ .
(٨) ينظر: أصوات اللغة العربية ٨٧ .
(٩) ينظر: الأصوات اللغوية ٢٦ .

طليقة[١]. فـ(الصَّوت الصَّامت) هو: ((الذي ينحبس الهواء في أثناء النطق به في أَيَّة منطقة من مناطق النطق انحباسا كُلِّيًّا أو جزئيًّا، فالانحباس الكُلِّيّ في مثل صوت(التاء)، والجزئيّ في مثل صوت(السين)))[٢]. أَمَّا(الصَّوت الصَّائت) فـ((الذي ينطلق معه الهواء انطلاقًا تامًّا، بحيث لا يعوقه عائق في أيّة منطقة من مناطق النّطق، وهذا خاصٌّ بحروف المدّ والحركات القصيرة))[٣].

فالحركات القصيرة إذن: هي الكسرة والضمة والفتحة، فالكسرة((صوت طليق يحدث من اهتزاز الوترين الصَّوتيين، مع تكتّل مقدّم اللسان، وارتفاعه إلى أقصى درجة ممكنة نحو منطقة الفمّ التي سميناها منطقة(الغار)، ولكن من غير أن يُحدِث هذا الارتفاع انسدادًا لِلنَّفَسِ أو تعويقًا له))[٤]. و(الضَّمَّةُ): ((صوت طليق، يحدث من اهتزاز الوترين الصَّوتيين، مع تكتّل مؤخَّر اللسان وارتفاعه إلى أقصى درجة ممكنة نحو مؤخّر الحنك الأعلى، من غير أنْ يُحدِث هذا الإرتفاع انسدادا لِلنَّفَسِ أَو تعويقا له))[٥]. أَمَّا(الفتحة) فـ((صوت طليق يحدث من اهتزاز الوترين الصَّوتيين، مع ارتفاع طفيف جدًّا في مقدّم اللسان، وتراجع طفيف جدًّا في الشفتين. هذا إذا جاءت بعد حبيس من الحبيسات المستَفِلة[ب، ت، ث، ج، ح، د، ز، س، ش، ع، ف، ك، ل، م، ن، هـ، و، ي]، أَمَّا إذا جاءت بعد حبيس من الحبيسات المستعلية[ص، ض، ط، ظ، خ، غ، ق]، أو جاءت بعد (الراء)، فإنّ اللسان معها يرتفع ارتفاعًا خفيفًا بمؤخَّرته، لا بمقدّمته، كما إنّ الشفتين لا تأخذان معها وضع التراجع، بل وضع الحياد التّامّ. نسمّي الفتحة الأُولى(الفتحةَ

(١) ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ٣٤، وأصوات اللغة العربية ٨٧ .
(٢) ينظر: أصوات اللغة العربية ٨٨ .
(٣) المصدر نفسه، والموضع نفسه .
(٤) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ٣٤-٣٥، وينظر: المدخل إلى علم اللغة ٩٢.
(٥) المصدران أنفسهما ٣٦، ٩٣.

المُرَقَّقة)، وصفتها أَنَّها: صوت طليق، أَماميّ، منفرج، قصير، غير أغنّ. ونسمّي الثانية(الفتحةَ المفخمة)، وصفتها أنّها: صوت طليق، خلفيّ، منفرج، قصير، غير أغنّ. مثال الأُولى: الفَتَحات في كلمة(كَتَبَ)، ومثال الثانية: الفَتَحات في كلمة(قَصَرَ)))[١].

لم يعتن الدرس النَّحويّ القديم بالحركات قَدْرَ عنايته بالأصوات الصَّامتة، ويبدو أنّ((نظرية الأصول عند علماء العربيَّة هي التي وضعتهم هذا الوضع غير المسلَّم به، وكان من أهمّ نتائجها ذلك الاهتمام البالغ بالحروف دون الحركات))[٢]، يدلُّ على ذلك مثلا قول ابن جنّيّ: ((إنَّ الحرف كالمحلَّ للحركة، وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه))[٣]. ومِمَّا((أوقعهم في هذا الخطأ، أنّ الكتابة العربيَّة لا ترمز إلى الحركات أو أصوات العلّة القصيرة في بنية الكلمة، وإنَّما توضع رموزها في الخطّ فوق الحرف أو تحته، فتوهّموا لذلك أَنّها تابعة للحرف، وليست رمزًا لصوت مستقلّ تمام الاستقلال، لا يقلّ في شأنه عن رمز الحرف للأصوات الصَّامتة))[٤]، و((هذا في واقع الأمر منهج خطأ، إذ هم في ذلك متأثرون بالكتابة، على حين أنّ الأساس هنا هو النّطق))[٥].

وعلى الرَّغم من أنَّ الخليل هو الذي ابتكر رموز الحركات، لم يبيّن مخارجَها، ولم يتحدث عن صفاتها، عند دراسته للأصوات، كما إنّ وصفه للألف والواو والياء كان وصفا موجزًا، ((فلم يقل فيها الخليل إلَّا أنَّها لا مدارج لها بين أحياز أخواتها من سائر الحروف، فحيِّزها هو الجوف كلّه، ولذلك كان يسمّيها جوفًا، وكان يسمّيها هوائية أيضًا؛ لأنَّها من هواء

(١) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها٣٨، وينظر: المدخل إلى علم اللغة ٩٢.
(٢) علم اللغة العام(الأصوات) ٧٦، وينظر: فصول في فقه العربية ٣٥٣ .
(٣) سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٢ .
(٤) فصول في فقه العربية ٣٥٣، وينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه ١٠٦.
(٥) علم اللغة العام(الأصوات) ٧٦ ، الهامش (١).

الفم))[١]. وقد حاول الدكتور المخزومي أَن يجعل حديث الخليل عن هذه الأصوات الثلاثة منطبقًا على الحركات، مُستدِّلًا على ذلك[٢] بقول الخليل: ((فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضَّمَّة من الواو، فكلّ واحدة شيء مِمَّا ذكرت))[٣]، أي: إنَّ الحركات((كانت في رأي الخليل أصوات هوائيَّة، لا مخرج لها، مثلها في ذلك مثل الألف والواو والياء، ولكنَّها تختلف عنها في الكمّية حسب، إذ إنّها أَقلُّ كمّية))[٤]. وكان سيبويه يذهب مذهبَ الخليل في توثيق الصَّلة الصَّوتيَّة بينها وبين الألف والواو والياء[٥]، وكذلك وكذلك فعل غيره، كأبي عليّ الفارسيّ، وابن جنّيّ[٦] إذ أَجرى الأخير هذه الحروف مجرى الحركات في: (زيدٌ) و(زيدًا) و(زيدٍ)[٧].

أمَّا الدرس الحديث فقد أَكّد وجود قرابة صوتيّة بين(الضَّمة والكسرة) إذ يرى برجستراسر أنّهما صوتان انتقاليان، يصدران عن أعضاء نطق متحرَّكة، أي: في حالة إنتاج أصوات أخرى صامتة شفويَّة غالبًا سابقة أو تالية لهما في الكلمة، فيحتمل أنْ تكون الحركة الانتقاليَّة ضمَّةً أو كسرةً، تَبَعًا لهذا الصّوَت الشَّفويّ، أو تَبَعًا لمخرج الصَّوت الآخر المجاور، يقول: ((إنَّ الفتحة في اللغات الساميّة، كانت دائما حرفًا ثباتيًّا، فإنَّ آلات النَّطق كانت توضع في وضع تَعَيّن لنطقها، فهي حركة كاملة مُعَيَّنَة، وإن اختلفت أنواع نطقها اختلافًا جزئيًّا ظاهرًا. والكسرة والضّمة كانتا حرفين انتقاليين، فهما حركتان ناقصتان غير معيّنتين، ليس بينهما فرق معلوم ثابت، بل صوتهما

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه ١٠٦ .
(٢) ينظر: المصدر نفسه ١٠٦ – ١٠٧ .
(٣) الكتاب ٤ / ٢٤٢ .
(٤) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية ٧٣ .
(٥) ينظر: الكتاب ٤ / ١٠١ .
(٦) ينظر: الخصائص ٣١٧/٢، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٩ .
(٧) ينظر: الخصائص ٢ / ٢٩٦ .

تابع للحروف الصَّامتة السابقة والتالية لهما في الكلمة، وممّا يؤكّد ذلك ما ذكرناه من أَنّ التّردد بين الكسرة والضمة أكثره في جوار حرف شفهيّ، فيكون مبدأ انتقال أعضاء النطق أو منتهاه شبيهًا بمخرج الضَّمّة، الذي هو من الشفتين، فيحتمل أنْ تكون الحركة الانتقاليَّة ضمّة تَبعًا لذلك الحرف الشفهيّ، أو كسرة تبعًا لمخرج الحرف الأخير الذي يلاصقه))[١].

مظاهر التَّفسير الصَّوتي للحركات:

يحتلّ التفسير الصَّوتيّ للحركة جزءًا مهما من الدّرس النَّحويّ، ومن مظاهره: (الإتباع الحركيّ)، و(الحمل على الجوار)، و(الوقف)، و(التقاء الساكنين)، و(الثَّقَل والخِفَّة).

الإتباع الحركيّ:

درس النّحاة الحركات الظاهرة، والتأثير المتبادل فيما بينها، وهي في تركيب نحويّ معيّن، ذلك أنَّ((مجاورة الأصوات بعضها لبعض في الكلام المتّصل، هي السّرُّ فيما قد يصيب بعضَ الأصوات من تأثّر، والأصوات في تأثّرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها، ليزداد مع مجاورتها قربُها من الصّفات أو المخارج، ويمكن أَنْ يُسَمَّى هذا التأثر بالانسجام الصّوتيّ بين أصوات اللغة))[٢]. وهذا الانسجام أو المماثلة أو التشابه أو الإتباع((قد يكون مُقبِلاً، أي: يؤثر الصَّوت في الصوت الذي يليه، فيحوّله إلى صوت مجانس له. أو قد يكون مُدبِرًا، فيؤثَّر الصوت في الصوت الذي قبله، فيحوّله إلى صوت مجانس له، حرفا كان ذلك الصوت أو حركة))[٣].

---

(١) التطور النحوي للغة العربية ٥٦ – ٥٧ .

(٢) الأصوات اللغوية ١٧٩ .

(٣) الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز ٥٤ .

ويشير ابن جنّيّ إلى أَنّ العرب قد ينزعون إلى المماثلة بين الحركات، بسبب التَّقارب فيما بينها، وإن كان ذلك مُخِلاّ بالإعراب[١]، ونجد في تفسير الفرّاء للقراءتين القرآنيتين لقوله تعالى: ﴿**الحَمْدُ لِلّهِ**﴾الفاتحة ٢، وهما: ﴿الحمدِ لِلّه﴾ بكسر الدال واللام، و﴿الحمدُ لُلّه﴾ بضمّهما[٢]، منحًى صوتيًّا يرجع إلى الخفّة والثقل وكثرة الاستعمال، فقد أَرجع خفضَ الدّال إلى كثرة تردّد هذه الآية على الألسن، حتى صارت كالاسم الواحد، فَتُقُلَ عليهم أَن يجتمعَ في اسمٍ واحد من كلامهم ضَمَّةٌ بعدَها كسرةٌ، أو كسرةٌ بعدَها ضَمَّةٌ. ولكنَّة علّل قراءة الرَّفعِ بالميل إلى القياس على الأكثر من أسماء العرب، الذي تجتمع فيه الضَّمَّتان نحو: (الحُلُم) و(العُقُب)[٣]، وفاضَلَ ابن جنّيّ بين قراءتي الضم والكسر، معتمدًا على أدلّة هي أقرب إلى المنطق منها إلى الواقع اللغويّ[٤]. أَمَّا القرطبيّ فيرى أَنّ الإتباع الحركيّ فيهما راجع إلى التجانس الصّوتيّ، وهو كثير في كلام العرب[٥].

ويرى د. إبراهيم أنيس أَنَّ القبائل البدويَّة تميل بوجه عام إلى صوت الضَّمَّة، الذي يُعَدُّ مظهرا من مظاهر خشونتها، في حين تميل القبائل المتحضّرة إلى الكسر، ولكن هذا لا يعني خلو لهجات الحضر من الضَّمِّ، وخلوّ اللهجات البدويَّة من الكسر، إنَّما المقصود أَنَّه إذا وردت إلينا كلمة بروايتين، إحداهما مضمومة في موضع محدّد من هذه الكلمة، والرواية الأخرى على الكسر في الموضع نفسه من الكلمة، رجّحنا أَنَّ الصّيغة المشتملة على الضَّمِّ تعود إلى بيئة بدويّة، وأنّ التي على رواية الكسر تنتمي إلى بيئة

(١) ينظر: الخصائص ٢ / ١٤٧ .
(٢) ينظر: معاني القرآن ١ / ٣ ، وشواذ القراءات ٤٠ .
(٣) ينظر: معاني القرآن ١ / ٣ . ٤ .
(٤) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١ / ٣٧ – ٢٨ .
(٥) ينظر: تفسير القرطبي ١ / ٣٦ .

حضـريّة، كـذلك نـرجّح أنَّ الصـيغتين أو الـروايتين كانتـا تسـتعملان فـي زمـن واحد، ولكن في بيئتين مختلفتين(١).

الحمل على الجوار:

يُعـدُّ الخليـل وسـيبويه(٢) مـن أَوائـل النَّحـويّين الـذين رصـدوا أثـر التّجـاور فـي الحركـات، يقـول سـيبويه: ((٠٠٠ وقـد حملهـم قـرب الجـوار علـى أَن جـرُّوا: (هـذا جحْـرُ ضَـبٍّ خَـرِبٍ)، ونحـوه))(٣)، فـي حـين حـاول ابـن جنّـيّ أن يجـد تخـريجًا نحويًّـا لهـذا الـقول وأَمثالـه، مبتعـدًا عـن الأَثـر الصـوّتيّ الـذي خلَّفـته كسرة(الضّبِّ) في جَرِّ(خَرِبٍ))(٤).

وقـد خـرّج د. المخزومـي مـا سُمِّـي بـ(النَّعـت السّـببيّ) تخريجًـا صـوتيًّا، قـائمًا عـلى أَسـاس الإتبـاع للمجـاورة، ومراعـاة الانسـجام فـي الحـركات(٥)، وإعـراب المـجاورة فـي هـذا النـوع مـن النَّعـت يـدخل عـند د. تمّـام حسـان تحـت المـناسبة الصَّـوتيّة، فالمحافظـةُ عـلى المناسـبة الصَّوتـيَّة عـنده أَهَـمُّ مـن المحافظـة علـى الإعـراب الـذي تقتضـيه القاعـدة(٦). والإتبـاع اللفظـيّ والعلاقـة الشـكليّة عنـد الأستاذ محمد خيـر الحلـوانيّ هـي التـي أوجبـت المطابقـة فـي الحركـات فـي هـذا النَّـوع مـن التـراكيب(٧). ويـرى د. أمـين عبـد الله سـالم أَنَّ تبعيَّـةَ الحـركة لِمَـا قبلَهـا جاريـةٌ فـي هـذا النَّعـتِ جريانًـا صـوريًّا وإيقاعيًّـا، مـع عـدم إغفـال الجانـب

(١) ينظر: في اللهجات العربية ٩١ – ٩٢ .
(٢) ينظر: الكتاب١/٤٣٦– ٤٣٧، ومعاني القرآن، للفراء ٢/٧٤، ومعاني القرآن، للأخفش١٦٨.
(٣) الكتاب ١ / ٦٧ .
(٤) ينظر: الخصائص ١ / ١٩٣، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ٣٠٢ .
(٥) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق ١٨٨، وينظر: النحو العربي نقد وبناء ١٠٩ .
(٦) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧٤ .
(٧) ينظر: أصول النحو العربي ١٤٣ .

الدلاليّ فيه[١]. وقد حمل الفرّاء بعض مظاهر النَّعت الحقيقيّ على الجَرِّ للمجاورة أيضًا، من ذلك بعض توجيهاته لإعراب(عاصف) من قوله تعالى: ﴿كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ﴾[إبراهيم ١٨]، فيجوز عنده أَنْ يكونَ مجرورًا لمجاورته(يومٍ)، ذلك إذا نويت أَنْ تجعلَه مِن نعت(الريح) خاصَّة[٢]. وخرّج أبو عبيدة[٣]. (قتالٍ فيه) على أنه مخفوض على الجوار في قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾ [البقرة ٢١٧]، على أنَّ أبا حيان الأندلسي خطّأ أبا عبيدة فيما ذهب إليه، في حال كونه يقصد من(الخفض على الجوار) ذلك المصطلح المتعارف عليه عند النّحاة، ووجهُ الخطأِ عنده أَنَّ البدل((يكون تابعًا لما قبله في رفع أو نصب من حيث اللفظ والمعنى، فَيُعدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب الخفض لمجاورته المخفوض...وهنا لم يتقدّم لا مرفوع ولا منصوب فيكون(قتالٍ) تابعًا له فيعدل به عن إعرابه إلى الخفض على الجوار، وإن كان أبو عبيدة عنى بـ(الخفض على الجوار)أَنَّه تابع لمخفوض بكونه جاور مخفوضًا، أي: صار تابعًا له...جاز ذلك ولم يكن خطأً))[٤].

وقد رفض د. عبد الفتاح أحمد الحموز إنكار المنكرين لوجود(الخفض على الجوار) في(باب البدل)؛ لأَنَّه لا يرى أَنَّ البدل على نيّة تكرير العامل تكريرٌ حقيقيٌّ، فهو يذهب مذهب القائلين بتكرير العامل تكريرًا معنويًّا، وهو ما يقول به بعض النّحاة[٥].

---

(١) ينظر: تجديد النحو ونظرة سوداء ١٥٣ .

(٢) ينظر: معاني القرآن، ٢ / ٧٤، وينظر: الحمل على الجوار في القرآن الكريم ٤٨- ٤٩.

(٣) ينظر: مجاز القرآن ٧٢/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ١٧٤/١.

(٤) البحر المحيط ٢ / ١٤٥ .

(٥) ينظر: الحمل على الجوار في القرآن الكريم ٤٦.

ومِمَّا فُسِّرَ كذلك من عطف النسق((أرجلِكم)) بخفض اللاّم فقد حُمِلت على(الجر على الإتباع) في قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة ٦]، وذلك لمجاورتها((برؤوسِكم))(١).

الوقف:

ومنه(الوقف بالنقل)، إذ تنتقل حركة الحرف الأخير(الموقوف عليه) إلى الحرف الساكن الذي قبله(المجاور له)(٢)، وذلك إنْ كان الاسم المستحقّ للوقف بالنقل مرفوعًا أو مجرورًا، فعندما نقف على(بكْر) في جملة(جاء بكْرٌ) نقول: (جاء بكُرْ)، وعندما نقف عليه في جملة(مررتُ ببكْرٍ) نقول: (مررت ببكِرْ)، ولم يُجز سيبويه النَّقْلَ في المنصوب إذا كان في موضع التنوين، يقول:((... وذلك قول العرب: (هذا بكُرْ)، و(مِن بكِرْ)، ولم يقولوا: (رأيتُ البَكَرْ)؛ لأَنَّه في موضع التَّنوين، وقد يلحق ما يبيِّن حركتَه، والمجرورُ والمرفوع لا يلحقُهما ذلك في كلامهم))(٣)، أي: ((إنَّ المنصوبَ، إنْ كان منوَّنًا فَيُبْدَلُ مِن التَّنوينِ أَلفٌ، فلا يمكنُ النَّقلُ؛ لأنَّ ما قبلَ الألفِ تلزمُه الفتحةُ، وذلك بخلاف المرفوع والمجرور. وإنْ كان فيه الألفُ واللاَّم، فهو في حكم المنوَّن؛ لأنَّها بدلٌ منه؛ ولأَنّ الألَف واللاَمَ لا تلزم، فكأن التنوين

(١) ينظر: معاني القرآن، للأخفش ١٦٨.

(٢) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٧٥٢/٣، والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ٦٣/١.

(٣) الكتاب ٤ / ١٧٣ .

موجـودٌ))[١]. علـى أَنَّ فـي لغة(ربيعـة) يجـوز النَّقـلُ فـي المنصـوب المنـوَّنِ؛ لأنّهم يحذفون الفتحةَ أيضًا[٢].

ويـرى الرّضـيّ أنَّ الوقـفَ بالنقـل قليـل، لاسـتكراه نقـل الحركـة مـن حـرف الإعراب إلـى مـا قبلَـه، ولكـن مـا سـهَّلَ ذلـكَ الفرارُ مـن التقـاء السـاكنين، والضَّـنُّ بالحركة الإعرابيّة لدلالتها على المعنى[٣].

وعـدَّ ابـن جنّـيّ هـذا النـوع مـن الوقـف مِمَّـا أَسماه(الجـوار المتَّصـل)، الـذي يقابـل عنـده مـا أَسماه(الجـوار المنفصـل)[٤]، وقـد مثّـل للجـوار المنفصـل بقـول العـرب: (هـذا جحـرُ ضـبٍّ خَـرِبٍ)، ويقـول فـي الجـوار المتّصـل: ((أجـازوا النَّقْـلَ لحركـة الإعراب إلـى مـا قبلهـا فـي الوقـف، نحـو: (هـذا بكُـرْ) و(مـررت ببكِـرْ)، أَلاَ تراهـا لَمَّـا جـاورت الـلاَّم، بكـونها فـي العـين، صـارت لـذلك كأنّهـا فـي الـلام لـم تفارقهـا))[٥]. وأطلـق تسميـة أخـرى على(الجـوار المتّصـل)،هي (الجـوار اللفظـي الصّـناعيّ)، وجعلـه مقـابلا لمـا أسـماه(الجوار المعنـويّ)، الـذي يقـوم علـى التجـاور فـي الأحـوال والتّقـارب فـي معـاني الكـلام[٦]، ومنـه(الوقف بالتضـعيف)، إذ يُبْـدِل بعـض العـرب، عنـد الوقـف، مـن حركـة الحـرف الأخيـر تضـعيفًا، وهـو أنْ يشـدّد((الحرف الـذي يوقـف عليـه، والغـرض بـه الإعـلام بـأنّ هـذا الحـرف متحـرّك فـي الأصـل، والحـرف المزيـد للوقـف هـو السـاكن الـذي قبلـه وهـو

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣ / ٣٩٦ .
(٢) ينظر: شرح الرضي على الشافية ٢ / ٣٢١، ومن أسرار اللغة ٢٢٦ .
(٣) ينظـر: شـرح الرضـي علـى الشـافية٢/٣٢١، وهمـع الهوامـع٣٩٤، وشـرح الأشمـوني علـى ألفيـة ابـن مالك٣/٧٥٢.
(٤) ينظر: الخصائص ٣ / ٢٢١ .
(٥) الخصائص ٣ / ٢٢٣ .
(٦) ينظر: المصدر نفسه ٢ / ١٧٧ – ١٧٨ .

المدغم، وعلامته(شين) فوق الحرف، وهو(الشّين) من(شديد)))[١]، فتقول في الكلمة المستحقَّةِ له: (هذا جعفرّ)[٢].

التقاء الساكنين:

إذا كان نظام اللغة العربيَّة يأبى(التقاءَ السَّاكنينِ) إلاّ في مواضع معلومة، فإنَّ الحركة من وسائل التَّخَلُّصِ من هذا الالتقاء إنْ حدث. وما يهمُّنا هنا اجتماعُ السَّاكنينِ في كلمتين متجاورتين في تركيب نحويّ، ويكون التَّخَلُّصُ من التقاءِ السَّاكنينِ، بوصفه مقطعا، ((بإقحام صوت مدّ قصير بين الصَّامتينِ اللذينِ ينتهي بهما المقطع، وبذلك يتحوَّلُ إلى مقطعين اثنين، الأَولُ منهما مقطعٌ قصير مفتوح، والثاني مقطعٌ طويل مغلق))[٣]، والأَصلُ في التَّخَلُّصِ من التقاء الساكنين الكسرةُ، نحو: (بَغتِ الْأَمَةُ) و(قامتِ الْجاريةُ)؛ لأنَّها ليست بحركة إعراب، إلَّا إذا كانت مصحوبةً بالتّنوين، أو ما يقوم مقامَهُ مِن(أَلِ التَّعريفِ) أو(الإضافةِ)، ولهذا فُضِّلت على الضَّمَّة والفتحة؛ لأنَّ هاتين قد تكونان حركتي إعرابٍ مِن غيرِ تنوينٍ يصحبُهما، ثُمَّ إنّ التَّحريكَ بالكسرةِ يصلح أيضًا للأفعال عند التَّخَلُّص من التقاءِ الساكنينِ؛ لأَنَّ الجَرَّ ليس من خصائصِها. وعلى فرض تحريك الأفعال المجزومة بالضّمِّ أو الفتحِ بسبب ساكنينِ، فإنَّ ذلك قد يؤدِّي إلى حصول لَبسٍ أو وَهمٍ بأنَّها غير مجزومة؛ لأنَّ الرَّفْعَ والنَّصْبَ من حركاتِ الإعرابِ فيها[٤].

ويطلق النّحاة على عِلَّةِ تحريك أحد الساكنين بالكسرةِ إذا التقيا في الجزم(عِلَّةَ النَّظير)، حملاً على الجَرِّ في الأسماء، من حيث كان كلٌّ من الجزم والجرّ مختصًّا بصاحبه، فالجزم مختصٌّ بالأفعال، والجرُّ مختصٌّ

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك٣ /٧٥٢، وينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٧٨.

(٢) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣ / ٣٩٢ .

(٣) في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المدّ العربية٢٤٣.

(٤) ينظر: شرح المفصَّل ٣ / ٣٣٣، والأمالي، لابن الشجري٢ / ١٢٥ – ١٢٦ .

بالأسماء[١]. ولا تعارضَ بين كسر الفعل، لتجنُّبِ التقاءِ السَّاكنينِ، والأصلِ المُقَرَّر، وهو أنْ لا جرَّ ولا كسرَ في الفعل؛ لأَنَّ هذه الكسرةَ، كما يرى النّحاة، عارضة وغير لازمة[٢]، فقد يعدلون عن الكسر إلى الضَّمِّ أو الفتح، كالقراءة القرآنيَّة[٣]:﴿وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّۖ﴾ [يوسف٣١] ، لأجل الإتباعِ أو الانسجام الصَّوتيّ[٤]، أي: ((الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة، وهو اقتصاد عضويّ في النُّطق يلجأ إليه المتكلِّمُ من دونَ شعورٍ أَو تعمُّد))[٥].

وحركة التخلُّص مِن التقاء الساكنين هي حركة بناء، وإنْ حدثت في كلمة معربة، مثل: (لم يخرجِ الْقومُ)[٦]. وفي نظر د. تمَّام حسَّان((ليست جزءًا من بنية الكلمة، وليست جزءًا من هيكلها الحركيّ، وليست حركةً إعرابيَّة لها، ولكنَّها علامةٌ على موقعٍ معيَّن التقى فيه ساكنان في وسط الكلام، ومِن ثَمَّ يكون التَخَلُّصُ من التقاء الساكنين ظاهرةً موقعيّةً من ظواهر السّياق، وتكون الصَّلَةُ الوحيدةُ بينَه وبينَ نظامِ اللغة هي صلةَ التّعارضِ، وهي صلة سلبيَّة))[٧].

تفسير محمد بن المستنير قطرب(ت٢٠٦هـ):

لعلَّ أهمَّ تفسير صوتيّ للحركة التي تعتوِر الكلمات في التّركيب النَّحويّ، اتَّسم بالتّعميم والشّمول، ذلك الذي جاء به تلميذ سيبويه(محمد بن المستنير)، فقد ذهب إلى أنَّ الحركات التي تعرض لأواخر الكلمات في

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو ٧٢، وشرح المفصَّل ٣٣٣/٣، والأمالي، لابن الشجري٣٥/٢ .
(٢) ينظر: الخصائص ٢ /٣٣٤، وشرح المفصّل ٣٣٣/٣ .
(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١ / ٧١ .
(٤) ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية ٢٤٤ .
(٥) من أسرار اللغة ٢٥٣ .
(٦) ينظر: الأمالي، لابن الشجري ١/ ٣ .
(٧) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٦.

الكلام المتّصل نشأت للتّخفف من الثقل الحاصل من تسكين الحروف[١] أَيْ: أَنَّه كان((يرى الإعرابَ عمَلا لفظيًّا محضًا، يُقْصَدُ به تحريكُ أَواخرِ الكلمِ تخلُّصًا من إسكانِ أَواخر الكلم، وليتمكَّنَ المتكلِّم أَنْ ينطقَ في درج الكلام بلا مشقَّة وعسر))[٢]، وكان باحثٌ معاصرٌ قد فهم قول قطرب على أَنَّه يتعلَّق بالحركات التي تُعَدُّ جزءًا من بنيةِ الكلمة، وهو ما يُسَمَّى بـ(الحركات الصّرفيَّة)، وأنّ قطربًا قد تابع الخليل في هذه المسألة[٣]، ذلك أنَّ أنَّ مِنَ المُحْدَثينَ مَن يجعل الخليل بن أحمد الفراهيديّ من طائفة القائلين بالتَّفسير الصَّوتيّ للحركات التي تحدث في أَواخر الكلم[٤]، فيرى د. عبد الرحمن السّيَّد أَنّ الخليل وقطرباً نظرا إلى الحركات في أَواخر الكلم على أَنَّها زوائد جِيء بها لِلتَّوصل إلى النُّطق بالحروف الصَّوامت، أو للتخُّفف، وسرعة الكلام، والتخلّص من التقاء الساكنين، فلا أثر للعامل فيها[٥].

ويبدو أَنَّ هؤلاء اعتمدو في نسبة الخليل إلى هذه الطائفة على قوله الذي أَورده سيبويه، وهو((أَنَّ الفتحة والكسرة والضَّمَّةَ زوائد، وهنّ يلحقن الحرفَ لِيُوصَلَ إلى التَّكَلُّمِ به، والبِناءُ هو السَّاكِنُ الذي لا زيادةَ فيه))[٦]. وهذا القول لا تصريح فيه((على أَنَّ الحركات المختلفة التي تعرض لأواخر الكلمات في الأحوال الإعرابيَّة لها نفس الصفة إذا توسَّطت الأبنيةَ))[٧].

إنَّ الناظر في جهود الخليل النَّحوِيَّة، ولا سيَّما تلك المذكورة في كتاب سيبويه، لا يجد فيها ما يشير إلى أَنَّه يرى وظيفةَ الحركات تقتصر على

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ٧٠ – ٧١.
(٢) ابن الشجري ومنهجه في النحو ٢٤٦ .
(٣) ينظر: أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١١٠ – ١١١ .
(٤) ينظر: فقه اللغة العربية وخصائصها ١٣٢.
(٥) ينظر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ٣٠٧ .
(٦) الكتاب ٤ / ٢٤١ – ٢٤٢ .
(٧) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ٤٤ .

التَّوَصُّلِ إلى النطق بالساكن، بل كان يتفحَّصُ معاني الكلام تفحُّصًا، منتبهًا إلى تعاقب الحركات في أَواخر الكلمات ضمن الجمل والتراكيب، راصدًا أثر هذا التعاقب في توجيه المعنى وفي دقّته ولطفِه، ثمَّ إنّه لو كان من الرَّافضين لفكرة دلالة الحركات على المعنى، لاعترضَ عليه كثيرٌ من النّحاة مثلما اعترضوا على قطرب. على أنْ ليس ما يمنع أنْ تكون لهذه الحركات وظيفة صوتيّة، عند الخليل على الأقل، فضلاً عن دلالتها على المعنى الإعرابي، ((فوظيفة المصوَّتات، ولا سيما الحركات،... لا تنحصر فيما تؤدِّيه من دلالة نحويّة في التَّركيب، بل تتجاوز ذلك لتقوم بوظيفة صوتيّة أخرى، تتّصل بربط الأصوات الصَّامتة، لتأتلف منها المفردات قبلَ التَّركيبِ))[1]، وهي أَبعاض أصوات المدّ، و((هي الرّوابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض، وذلك أنّك تأخذ أبعاضها، أعني: الحركات، فتنتظم بها بين الحروف، ولولاها لم تتّسق))[2] .

تفسير إبراهيم أنيس:

من أَهَمِّ الذين حاكوا قطربًا وتابعوه وتوسَّعوا فيما ذهب إليه، من المُحدَثِين د. إبراهيم أنيس، فقد أكَّد الوظيفة الصَّوتيَّة للحركات، فذهب إلى أَنَّها لا تعدو أن تكون وسيلةً لوصل الكلمات بعضها ببعض، أي: جيء بها للتخلُّص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام، وأَنَّ المتكلِّمَ لا يلجأُ إلى تحريك الكلمات إلاّ لضرورةٍ صوتية يتطلَّبُها الوَصلُ، وأَنّ هذه الحركاتِ دعا إليها نظامُ المقاطع وتواليها في الكلام الموصول. وقد اعتمد على ظاهرتي(الوقف) و(التقاء الساكنين) في تفسير ما ذهب إليه، إذ ركَّز على(الوقف بالحذف)، وهو حذف الحركة والتَّنوين من أَواخر الكلمات عند الوقف عليها، فرأى أنّ انتفاء الحركة، في هذا النوع من الوقف، لم يؤثّر

(١) دراسات في اللغة والنحو ١٣٠ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ١ / ٢١١ .

في المعنى، فإذا كان الأمر كذلك، فإنّ وجودها إنَّما هو من أجل وصل الكلام، فإذا توقّف انتفت الحاجة إليها[١]. كذلك رأى((أنَّ تحريك أَواخر الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلاّ صورةً لِلتَّخلص من التقاء الساكنين، غير أنّ النحاة حين أَعيتهم قواعدُه، وشقّ عليهم استنباطُها، فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة... فحين وافقت الحركة ما استنبطوه من أصول إعرابيَّة قالوا فيها: إنَّها حركة إعراب، وفي غير ذلك سمَّوها حركةً أُتِيَ بها لِلتَّخَلُّصِ من التقاءِ السَّاكنينِ))[٢]. والذي يتدخَّلُ عنده في تحديد حركة التَّخَلُّص من التقاء الساكنين عاملان: إيثارُ بعض الحروف حركةً معيَّنةً، والَميلُ إلى تجانس الحركات المتجاورة[٣].

الحركات من حيث الثَّقَل(القوة) والخفَّة(الضّعف):

شغلت مسألة(ثقلِ الحركاتِ وخفَّتِها، وقوَّتِها وضَعفِها) حَيّزًا من الدّرس النَّحويّ، وفُسَّرت على هذا الأساس الصَّوتيّ ظواهر عديدة، سواء ما كان منها في بنية الكلمة وهي منعزلة عن التركيب، وما كان منها جزءًا من التّركيب، وما يهمُّنا أن نبحث فيه هنا هو معرفة أثر ثقل الحركة أو خفَّتِها، فالضَّمَّةُ أثقلُ الحركاتِ وأَقواها، تليها الكسرة، أَمَّا الفتحة فأَخَفُّها. وعلى وفق ذلك فإنّ((المفتوحَ إلى المخفوض أَقربُ منه إلى المرفوع؛ لأنَّ الضَّمَّةَ أَثقل الحركات، والفتحة أَخَفُّها، فهي إلى الكسرة أَقربُ))[٤]، وإنَّما((يُستثقَلُ الضَّمُ والكسرُ؛ لأنَّ لمخرجيهما مؤونةً على اللِّسان، والشفتين تنَضمُّ الرَّفعةُ بهما

(١) ينظر: من أسرار اللغة ٢٢٠، ٢٢٦ – ٢٢٧ ، ٢٥٤، ٢٤٢، ٢٦٨ .

(٢) المصدر نفسه ٢٥٤.

(٣) ينظر: من أسرار اللغة٢٥٢–٢٥٣. وقد رفض عدد من الباحثين نظرية د. إبراهيم أنيس وردُّوها، ينظر: فقه اللغة(وافي)٢١٢–٢١٥، ومدرسة الكوفة ومنهجها ٢٥٠– ٢٥٤، ودراسات في فقه اللغة١٢٦–١٣٠، وفصول في فقه العربية ٣٣٨–٣٤٣، والفعل زمانه وأبنيته ٢٢٤،٢٢٦، ونحو وعي لغويّ ٨٥،٩١ .

(٤) الإيضاح في علل النحو ١٢٨.

فيثقل الضَّمَّة، ويُمال أَحد الشَّدْقينِ إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلا. والفتحة تخرج من خَرْقِ الفم بلا كلفة))[١]. والضَّمَّةُ((تحتاج إلى جهد عضليّ أَكثر؛ لأنَّها تتكوَّن بتحرُّكِ أقصى اللِّسان، في حين أنَّ الكسرة تتكوَّن بتحرُّكِ أدنى اللِّسان، وتحُّركُ أَدنى اللِّسانِ أَيْسَرُ من تَحَرُّكِ أقصاه))[٢]، وعلى وفق ذلك فسَّرَ القدماء حركة الفاعل والمفعول صوتيًّا، اعتمادًا على قانون(الاستثقال والاستخفاف؛ لأجل اتّزانِ الكلامِ وَتَعادُلِهِ، فقلَّةُ الفاعل في الكلام أَوجبَ اختيارَ الضَّمَّةِ له لِثُقلها، وكثرةُ المفعولاتِ كان عِلَّةَ اختيار الفتحة لِخِفَّتِها، وبذلك يقلُّ في الكلام ما يُسْتَثْقَلُ ويكثرُ فيه ما يُسْتَخَفُّ. ويذكر ابن جنّيّ سببًا آخرَ لرفع الفاعل ونصب المفعول، وهو أَنَّ الفاعل أوّل ما يرِد في الكلام، يليه المفعول، وهذه الميزة كانت هي العلَّةَ أيضًا في رفع المبتدأ، ثم إنَّ صاحبَ الحديث، أي: الفاعل، أقوى الأسماء، والضَّمَّةَ أقوى الحركات، فجُعِل الأقوى للأقوى[٣]، ولعلَّه يقصد أَنَّ الفاعل والمبتدأ يستمدّان قوتهما من كونهما يؤدّيان وظيفةً أساسية في الجملة، فكلٌّ منهما متحدَّث عنه، أو مسند إليه، أو مدار الحديث في الكلام، وقد ترتَّبَ على قرب الفتحة من الكسرة، حَمْلُ النَّصبِ على الجِّر في جمع المؤنَّث السَّالم، وحَمْلُ الجَرِّ على النَّصب في ما لا ينصرف وفي المفعول به، تقول: (مررت بزيدٍ)، فـ(زيدٍ) مفعول به مجرور لفظًا، وقد حُمِل على النَّصبِ في قولك: (رأيتُ زيدًا)، وهو وإنْ اختلف في الجملتين من جهة الحركة، فقد اشتركَ في المفعوليّةِ، وقد اختصت((نون التّثنية بالكسر، ونون الجمع بالفتح، لثقل الجمع فأُعطِيَ الأخفَّ، وأُعطِيَت التَّثنيةُ لِخفّتِها الكسرَ، لِيتعادلا))[٤]. ولمَّا كانت(الفضلاتُ) أَضعفَ مِنَ(العُمَدِ) وأكثرَ منها، جُعِلَتِ الفتحةُ علامةً لها لِضَعفها وخفَّتها،

(١) معاني القرآن، للفراء ٢ / ١٣ .
(٢) في اللهجات العربية ٩٦ .
(٣) ينظر: الخصائص ١ / ٥٦ ، ١٧٤
(٤) المصدر نفسه ١ / ١٧٩.

وجُعلَتِ الضَّمَّةُ علامةً لِلْعُمَدِ؛ لأَنّها أَقوى الحركاتِ وأَثقلهُا. ويفسّر ابنُ كيسان ضَمَّ تاءِ الفاعلِ لِلمتكلِّم، وفتحَها عندما تكون للمخاطب، بقوله: ((لمّا كان المتكلِّمُ إذا أَخبرَ لا يكون إلَّا واحدًا، وإذا خاطبَ فقد يُخاطِبُ أَكثر مِن واحد، أُلزِمَ الحركة الثقيلةَ مع اسمه، وفُتِحَ اسمُ مَن خاطَبهُ؛ لِأَنّه يكثر ويُعطف بعضُه على بعض))[١]. وعِلَّةُ نصب(المنادى المضاف) و(النّكرة المنوّنة)عند الخليل، هي الطّول الناتج عن تركيب الأوّل وتنوين الثاني[٢]، وهذا الطولُ الذي يؤدي إلى الثقل يَستدعِي أَخَفَّ الحركات وهي الفتحة. وما نصبَهم المُنادى الموصوف بـ(ابن) لأَجلِ الإتباعِ إلاَّ لخفَّةِ الفتحة. وأَيَّدَ باحث مُحَدث مذهبَ الخليل في تفسيره الصَّوتيّ لحركة هذا النوَّع من المُنادى، وزاد على ذلك طولَ أداة النداء نفسها، الناتجَ عن طبيعة الأداء الصَّوتيّ لها فهو يرى أَنَّ اجتماع طول الأداة مع طول المُنادى المضاف والنّكرة المنوَّنة أباح اختيارَ الفتحة فيهما، معتقدًا أنَّ الأصل في المُنادَى الضَّمُّ من دون أنْ يقدِّمَ تفسيرًا لهذا الاعتقاد[٣].

المبحث الثاني:

دلالة الحركات على المعنى:

يرى الجرجانيّ أَنَّ الإعراب هو تعبير عن معنى تدلّ عليه الحركات، ومِن ثَمَّ كان اختلافها يعني اختلاف المعاني من فاعلية ومفعوليَّة وإضافة، ولذا جعلوا لها أسماء، فـ(الرفع) اسم لِلضَّمّةِ المختصَّة بحال معلومة ودلالة مخصوصة، و(النَّصْبُ) و(الجرُّ) اسمان للفتحة والكسرة وهما دالتّانِ على المعنيين المخصوصين[٤]، و((هذه المعاني موجودة في الأسماء، دون

(١) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢ / ١٢٩ .
(٢) ينظر: الكتاب ١ / ١٨٢ ، ١٩٩ .
(٣) ينظر: أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١٢٨-١٢٩ .
(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ١٠١ .

الأفعال والحروف، فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف))[١] و((الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، وبالسكونِ أَصلٌ للاعراب بالحذف؛ لأنّه لا يُعْدَلُ عنهما إلا عند تعذّرهما، والأصل أنْ يكون الرفع بالضَّمَّة، والنَّصب بالفتحة، والجرّ بالكسرة، والجزم بالسكون))[٢]، ويكون النّصب بالكسرة، فيما جُمِعَ بألف وتاء، نيابةً عن الفتحة، حملاً على جرِّه، ويكون الجَرُّ بالفتحة، فيما لا ينصرف، كما ينصب بها، إذا لم يقترن بأل أو يُضَفْ. أَمَّا الإعراب بالحروف فتختصّ به الأسماء الستّة، والمثنى، وجمع المذكر السَّالم، والمضارع المتّصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة والفعل المضارع المعتلّ الآخر[٣]، وإذا كان الأصل في الإعراب((الحركة، وهو الأعمّ الأكثر، نسبوا ذلك كلَّه إلى الحركة، فنسبوا الرفع كلَّه إلى حركة الرفع؛ لأَنَّ المتكلِّمَ بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه، وجُعل ما كان منه بغير حركة موسومًا أيضا بسمة الحركة؛ لأنَّها هي ألاصل. والمتكلِّم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكة الأسفل من الأعلى فيبين للناظر إليه كأنّه قد نصبه، لإبانة أحدهما عن صاحبه. وأمّا الجرّ فإنّما سُمَّي بذلك؛ لأنَّ معنى(الجرّ): الإضافة، وذلك أنّ الحروف الجارّة تجرُّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، كقولك: (مررتُ بزيدٍ)، فـ(الباء) أوصلت(مرورك) إلى(زيد)، وكذلك(المال لعبدِ اللهِ) و(هذا غلامُ زيدٍ)٠ وأَمَّا(الجزم) فأصله: القطع٠٠٠ فكأنّ معنى(الجزم): قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله، ثم جُعل منه ما كان

(١) الإيضاح في علل النحو ٧٧ .

(٢)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٧٦/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١ / ٧٧ –٨٠ .

بحذف حرف على هذا؛ لأنّ حذف الحركة وحذف الحرف جميعا يجمعهما الحذف. وكان المازنيّ[١] يقول: (الجزم): قطع الإعراب))[٢].

وكلّ حالة من الحالات الإعرابيَّة، أعني: الرفع وعلامته الضَّمَّة، والنَّصب وعلامته الفتحة، والجرّ وعلامته الكسرة، هي علم على معنى من معاني الاسم، ولولا ذلك لم تكن من حاجة إلى كثرتها وتعدّدها[٣]. وقد اختلف النّحاة في ما يستحق الرفع أصالةً؛ لأنّهم اختلفوا في أصل المرفوعات، فالأصل عند بعضهم((المبتدأ، والفاعل فرع عنه، وعُزِي إلى سيبويه، ووجهه أَنَّه مبدوء به في الكلام. وأَنَّه لا يزول عن كونه مبتدأ وإنْ تأَخَّر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدّم وأنّه عامل معمول، والفاعل معمول لا غير. وقيل: الفاعل أصل، والمبتدأ فرع عنه، وعُزِي للخليل، ووجهه: أَنَّ عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنويّ، فإنّه إنَّما رُفِع للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك، والأَصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني. وقيل: كلاهما أصلٌ وليس أحدهما بمحمول على الآخر، ولا فرع عنه))[٤].

وعلى وفق ذلك فإنَّ الرفع عند سيبويه علم الإبتداء، كما إنّه علم الخبر، فكلاهما أصل في استحقاق الرفع، والمرفوعات الأخرى محمولة عليهما، فالمبتدأ هو الاسم المرفوع، والعامل فيه هو الإبتداء، وهو معرّى من العوامل اللفظية [٥].

ويرى الجرجانيّ والزمخشريّ أَنَّ الرفع علم الفاعلية، أَمَّا رفع المبتدأ والخبر فلضرب من الاستحسان والتّشبيه بالفاعل، فكلاهما مُخبر عنه، وافتقار

(١) ينظر: أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ١٩٤ .
(٢) الإيضاح في علل النحو ٩٣ – ٩٤ .
(٣) ينظر: المفصل في علم العربية ١٨، وشرح المفصل ١ / ٧٣ .
(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١ / ٣٠٧ .
(٥) ينظر: شرح المفصل ١ / ٧٣ .

المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله، ولذلك فإنَّ رفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه، بل هو تشبيه وتقريب بالفاعل، وقد أُلْحِقَ بالفاعل أيضًا اسمُ(كان وأخواتها)، وخبرُ(إنّ وأخواتها)، وخبر (لا التي لنفي الجنس)، واسم (ما) و(لا) المشبّهتين بـ(ليس)[١].

وكان الاستراباديّ يرى أنَّ الرَّفع علم(العمدة)، وهو أصل فيها، ولا يكون في غير العمد[٢]. والعمدة((عبارة عمّا لا يسوغ حذفُه من أجزاء الكلام إلاّ بدليل يقوم مقام اللفظ به، وجُعِلَ إعرابه الرفع))[٣]؛ لأنّه يرى أنْ ليس بعضُ العُمَد محمولاً على بعضها الآخر، فكلُّها أصل[٤].

أَمَّا النَّصبُ فهو علم المفعوليَّة عند بعض النّحاة[٥]، ومعنى((المفعوليّة عام لدى النّحاة، وهو محض وقوع الفعل أو حدوثه، لذلك يعدّون الحدثَ أو المصدرَ في الفعل مفعولاً))[٦]، ويتحقَّق هذا المعنى في المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، ويتنزَّلُ منزلةَ المفعولِ الحالُ، والتمييزُ، والمُستثنى المنصوبُ، وخبرُ(كان وأخواتها)، واسم(إنّ وأخواتها)، والمنصوب بـ(لا النَّافية للجنس)، وخبر(ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)[٧]. ولكنَّها عند بعضهم، كالاستراباديّ، أصول في النَّصب كالمفعول، وليست محمولةً عليه[٨]. وذهب بعضهم الآخر إلى أنّ النَّصب علم الفضلة، و((هو ما كان زائدًا عن المطلوب لانعقاد الكلام،

(١) ينظر: المقتصد ١ / ٣١ ، والمفصل ١٨ ، وشرح المفصل ١ / ٧٣ – ٧٤ ، وأسرار العربية ٦٩.
(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٧٠ .
(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١ / ٣٠٧ .
(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٧٠ .
(٥) ينظر: المفصّل في علم العربية ١٨ ، وشرح المفصل ١ / ٧٢ .
(٦) دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء ١٠١ .
(٧) ينظر: المفصّل في علم العربية ١٨، وشرح المفصل ١ / ٧١ .
(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٦٧ .

كالمفعول به))[١]. ويجعل ابن جنّيّ علّة انتصاب(زيدًا) في جملة(ضربتُ زيدًا) كونه فضلةً. أَمَّا قولك: (لأنَّه مفعول به) فهذا من باب التأنيس والتأييد، فضلا عن أنَّ فيه ضربًا من الشرح؛ لأنَّ الفضلات كثيرة[٢]، ويقول الاستراباديّ:((الحقّ أَنَّ الرَّفعَ علامةُ العُمَد فاعلةً كانَتْ أَوْلا، والنَّصْبَ علامةُ الفضلاتِ مفعولةً كانَتْ أَوْلا))[٣]. ويدخلُ النَّصْبُ في(العُمَدِ) تشبيها بالفضلات((٠٠٠ فصارت العمدةُ في صورة الفضلة منتصبةً، وهي: اسمُ(إنَّ) و(لا) التّبرئة، وخبرُ(كان)، و(كاد)، ومفعولا (ظنَّ)))[٤].

وأَمَّا الجَرُّ فإنّه علم الإضافة[٥]، كقولك: (سلَّمتُ على زيدٍ)، وقولك: (غلامُ زيدٍ) أي: الاسم المضاف إليه((معنى العامل الذي يتعلَّق به حرف الجر كما يتعلَّق به الاسم المضاف إليه المجرور، والجرُّ فيه يعبّر عن معنى الإضافة وعن معنى المضاف))[٦]، ومن المجرور ما يكون في موضع نصب في الأصل؛ لأنّه مفعول للفعل،((أَلاَ ترى أَنَّ قولك: (ضربتُ زيدًا) و(مررتُ بزيدٍ) سواء في المعنى، في أنَّهما مفعول بهما، إلاّ أَنّ أحدهما أَوصلتَ الفعل إليه بغير حرف خفض، والآخر وصل إليه بحرف خفض؟))[٧]، وذلك؛ ((لأَنّهم أرادوا أنْ يجعلوا بين الفعل الواصل بنفسه، وبين الفعل الواصل بغيره، فرقًا، ليميزوا السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجُعِلت هذه الحروفُ جارَّةً ليخالفَ لفظُ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي. ولمَّا هجروا لفظ النّصب، لِما ذكرنا، لم يبقَ إلاّ الرَّفعُ والجَرُّ، فأمَّا الرَّفعُ فقد استولى عليه

(١) المعجم الميسَّر في القواعد والبلاغة والإنشاء والعروض ٥٦ .
(٢) ينظر: الخصائص ١ / ١٩٧ – ١٩٨.
(٣) شرح الرضي على الكافية ١ / ١٠٩ .
(٤) المصدر نفسه ١ / ٦٧ – ٦٨ .
(٥) ينظر: المفصل في علم العربية ١٨ . وشرح الرضي على الكافية ١ / ٢٤ .
(٦) دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء ١١٠ .
(٧) الإيضاح العضدي ١٢٨ .

الفاعل، فلم يبقَ إذن غيرُ الجرِّ، فعدلوا إليه ضرورة ولشيء آخر، وهو أنَّ الفتحةَ من الألف، والكسرةَ من الياء، والياءُ أقرب إلى الألف من الواو، فلما مُنعِت الأسماءُ بعدَ هذه الحروفِ النَّصْبَ، كان الجَرُّ أَقربَ إليها من الرفع))[١].

وعلى وفق ذلك فقد يُنصَبُ المعطوفُ مراعاةً لمحلِّ المعطوف عليه، المجرور لفظًا المنصوب محلاً؛ لأنَّ(المعطوف عليه مع حرف الجرّ) في موضع نصب كما يرى ابن جنّيّ في قوله: ((أَلاَ تراك تعطف على مجموعهما بالنَّصب، كما تعطف على الجزء الواحد في نحو قولك: (ضربتُ زيدًا وعمرًا)، وذلك قولك: (مررتُ بزيدٍ وعمرًا)، و(رغبتُ فيك وجعفرًا)، و(نظرتُ إليك وسعيدًا)؟))[٢]، ويجعل بعضهم[٣] من ذلك قولَه تعالى: **﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾**، بفتح لام(وأرجلَكم). وعلى ذلك فقد يكون الجَرُّ علمًا للفضلة كما يرى الاسترابادي، بواسطة الحرف، كما في(زيدٍ) في(مررت بزيدٍ)، فهو فضلة بواسطة حرف الجر، إلاَّ أنّه يرى أَنّ الجرَّ يخرج عن كونه علمًا للفضلة، ويكتفي بأن يبقى علمًا للمضاف إليه فقط في موضعين، (الأوّل): فيما أُضيف إليه اسم، (والآخر): في المجرور المسند إليه نحو: (مُرَّ بزيدٍ)[٤].

واعترض الدكتور الجواريّ على بعض ما ذهب إليه القدماء في حديثهم عن دلالة الحركات على المواقع الإعرابية، فوصف قولهم: (الرفع علم الفاعلية) بأنَّه تنقصة الدقة؛ لأنَّه لا يصدق على حقيقة الرفع كلِّها، فبعض الأسماء المرفوعة لا تحمل معنى الفاعليّة، كخبر المبتدأ، وخبر(إنَّ). ثم إنَّ هذا المعنى قد لا يكون واضحًا حتَّى في الأسماء المرفوعة المسندة إليها

(١) سرّ صناعة الإعراب ١ / ١٤٠ – ١٤١ .
(٢) الخصائص ١ / ٣٤٢ – ٣٤٣ .
(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٢٠ – ٢٢١ .
(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٠ – ٢١ .

الأفعال، كما في أفعال السَّجايا وما هو بسبب منها، نحو: (شَرُفَ مقامُ محمد)، وهو غير مفهوم في المبتدأ المتّصف بالخبر نحو: (محمدٌ نبيلٌ)، ومعنى الفاعليَّة لا يكون على حقيقتة إلاَّ في الأسماء التي تُسنَد إليها أفعال دالّة على أحداث ماديّة في الغالب نحو: (خرجَ زيدٌ) و(كتبَ محمدٌ) و(قامَ خالدٌ)، فالاسم هنا هو فاعل الخروج وهو فاعل الكتابة وهو فاعل القيام، أمَّا نحو: (فَرِح عليّ، وكَرُم أصلُه، ونَبُه شأنُه) فليس هذا من معنى الفاعليَّة في شيء، وإنَّما هو اتّصاف الاسم المرفوع بالفعل لا غير[١].

والحقُّ أنَّ بعض القدماء تنبَّه إلى بعض ذلك، فهذا ابن جنّيّ يقول: ((أَلاَ ترى أنّه لو عُرِف أنَّ الفاعلَ عند أهل العربيَّة ليس كلَّ مَن كان فاعلاً في المعنى، وأنَّ الفاعل عندهم إنَّما هو كلُّ اسم ذكرته بعد الفعل وأَسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأنَّ الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء؟))[٢]. ويزيد الجرجانيّ ما ذهب إليه ابن جنّيّ إيضاحًا، فيقول: ((ينبغي أنْ تعلم أَنَّ وصف الفاعل عند النَّحويّين أنْ يُسند الفعل إليه مقدّمًا عليه، نحو: (خرَجَ زيدٌ) و(طابَ الخبرُ)، وليس الشريطة أنْ يكون أحدث شيئًا، ألا ترى أنَّك تقول: (طابَ الخبرُ) وليس للخبر فعل؟ كما يكون لزيد في قولك: (قامَ زيدٌ) وكذا تقول: (لم يقمْ زيدٌ) فترفعه وقد نفيت عنه الفعلَ كما ترفع إذا قلت: (يقومُ زيدٌ)، فلو كان الفاعل من شرطه أنْ يكون أحدثَ شيئًا لمَا جاز رفع(زيد) في قولك:(لم يقمْ زيدٌ)؛ لأنَّك قد نفيت عنه الفعل، وكذا إذا قلت: (أَيقومُ زيدٌ؟)؛ لأنّك لم تثبت القيامَ له، وإنَّما استفهمت المخاطَبَ، وإذا كان الأمر على هذا تقرّر ما ذكرناه، من أنَّ الاعتبار في

(١) ينظر: نحو التيسير ٧٣ – ٧٤ .

(٢) الخصائص ١ / ١٨٦ .

الفاعل: أَنْ يكون الفعلُ مسندًا إليه، مقدَّمًا عليه، كان أحدث شيئًا أو لم يحدثه))[١].

واعترض الدكتور الجواريّ أيضًا على قولهم: (النَّصبُ علمُ المفعوليَّة)، إذ يرى((أَنَّ معنى المفعوليَّة هو التَّأثر بالفعل، والمفعول هو الذي ينتج عن قيام الفاعل بالفعل، مثل قولنا: (كتبَ زيدٌ رسالةً)٠٠٠ولو أنّنا طبّقنا هذا المفهوم على الأسماء المنصوبة جميعًا لوجدناه يصدق على ما يسمّى عند نحاة البصرة المفعول به ليس غير))[٢]. أَمَّا قولهم: (الجر علم الإضافة) فقد وصفه الدكتور الجواريّ بعدم الاطِّراد[٣].

ولم يرتضِ الدكتور فاضل السَّامرائيّ((ما ذهب إليه النَّحويون من أنَّ الرَّفعَ علمُ الفاعليَّة، إذ كيف يكون علمًا للفاعليَّة في نحو قولنا: (هل حاضرٌ محمدٌ؟)وهو أقرب إلى الفعليَّة من الفاعليَّة، بل عدّه الكوفيون فعلاً دائمًا))[٤]، أمَّا قول النَّحويّين: إنَّ الفتحةَ علمُ المفعوليَّة، فتمحّل ظاهر في رأيه،((إذ لا يمكن أنْ تكون الفتحة في اسم(إنّ)، واسم(لا) النافية للجنس، وخبر الأَفعال الناقصة، والمستثنى، والحال، والتمييز، علَمًا على المفعوليَّة، وأيّ فرق بين: (محمّدٌ حاضرٌ) و(إنَّ محمدًا حاضرٌ) حتى تكون الضَّمَّة في كلمة(محمَّد) الأَولى علمًا على الفاعليَّة، والفتحة في الثانية علمًا على

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٣٢٧ .

(٢) نحو التيسير ٨٤ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٩٧ .

(٤) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري٣٤٠-٣٤١، ويجوز في إعراب جملة(هل حاضر محمد ؟) ونحوها وجهان اعرابيّان: أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده(محمد) فاعلاً أغنى عن الخبر، و(الآخر): أن يكون الوصف خبرا مقدماً و(محمد) مبتدأً مؤخراً٠ ينظر: النحو الوافي٤٥٣/١، وسواء كان هذا الوصف(حاضر) مبتدأ أو خبراً، فكلاهما محمول على هذا الأصل الذي قرّره النحاة، أعني: (الرفع علم الفاعلية) كما بيّنت .

المفعوليَّة؟، أليست الجملة الثانية آكَد؟ فهي إذن آكَد في معنى الفاعليَّة))[١].

ويُعدّ ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه(إحياء النحو) من أبرز المحاولات التي اهتمت بالحركة في التّركيب النَّحويّ، وحاولت تفسيرها من الوجهة الدّلاليَّة وكان من نتائجها تقليل الفروع وجمعها، على أساس اتّحاد الحركة وما تدلّ عليه، في أبواب رئيسة، بدلًا من تفريقها على أبواب كثيرة مشتَّتة، يقول: ((فأمّا الضَّمَّة فإنَّها علم الإسناد، ودليل أنّ الكلمة يُراد أنْ يُسند إليها ويُتحدَّث عنها وأمَّا الكسرةُ فإنَّها علم الإضافةِ وإشارةٌ إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في(كتابُ محَّمدٍ) و(كتابٌ لمحمَّد)٠٠٠أَمَّا الفتحةُ فليست علامة إعراب، ولا دالّة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبَّة عند العرب، التي يُراد أنْ تنتهي بها الكلمة كلّما أمكن ذلك، فهي بمثابة السّكون في لغة العامَّة))[٢].

ولأهمية هذه المحاولة وتأثيرها في دراسات لاحقة كثيرة، فضلا عن خروجها بنتائج بعضها له صلة بدراسة بعض التّراكيب النَّحويّة على أساس الحركات، ومِن ثَمَّ تحليلها في أطار وجودها في تلك التّراكيب، نعرض لها بشيء من التفصيل.

لقد أثّر قوله: (الضَّمَّة علم الإسناد) في الوصول إلى النتائج الآتية:

١ – جَعْل أبواب المبتدأ والفاعل ونائبه بابًا واحدًا هو(المسند إليه)[٣]، وكان سيبويه من قبل يصّرح بعدم التفريق بين الفاعل ونائبه[٤]، وكذلك ابن

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٣٤٤ .
(٢) إحياء النحو ٥٠ – ٥١ .
(٣) ينظر: إحياء النحو ٦٠، وفي النحو العربي نقد وتوجيه ٧١ .
(٤) ينظر: الكتاب ١ / ٣٣ – ٣٤ .

جنّيّ، فقد التفت إلى مثل هذا أيضًا[١]، أَمَّا الرّضيّ الاستراباديّ فقد نقل عن الجرجانيّ والزّمخشريّ قولَهما: إنَّ نائب الفاعل هو فاعل اصطلاحًا[٢].

٢ – إرجاع العلامات الفرعيّة(الحركات الطويلة) في بابي الأسماء السّتة وجمع المذكر السَّالم إلى الحركات الأصليّة(القصيرة) أعني: الضَّمَّة والكسرة والفتحة، إذ إنّ الأُولى نشأت عن إشباع النطق بالثانية، فإعراب الأسماء السّتة– إذن هو بالحركات، أي: بالضَّمَّة رفعًا، وبالكسرة جَرًّا، وبالفتحة نصبًا[٣]، وكان أبو عثمان المازنيّ، والزّجّاج قد قرَّرا هذا الإعراب من قبلُ[٤]. والضَّمَّة في جمع المذكر السَّالم علامة رفعه، والكسرة علامة جرّه، وقد((أُغفِلِ الفتح؛ لأنَّه ليس بإعراب، فلم يُقصَد إلى أَنْ تُجعَل له علامة خاصَّة، واكتُفِيَ بصورتين في هذا الجمع. ومِمَّا يدلُّكَ على أنّهم عنوا بالدلالة على الجرّ، وأَغفلوا النّصبَ، أنَّ نظيرَه، وهو جمع المؤنَّث السَّالم رُفِعِ بالضَّمَّة وجُرَّ بالكسرة، ثم أُغفِل الفتح فيه أيضًا كما أُغفِل في جمع المذكر السَّالم، وكانت المماثلة في الجمعية داعية إلى المشابهة في مسلك الإعراب، وقد كان مُستطاعًا يسيرًا أنْ يُشكّل جمع المؤنَّث بكل الحركات، ولكنَّ المسايرة ورعاية النَّظير في العربيَّة أَمرٌ مُقَرَّر كثير الشواهد))[٥]. أَمَّا المثنى فقد حكم عليه الأستاذ إبراهيم مصطفى بأنّه شاذٌّ عن الأصل الذي قرَّره[٦]، وللدكتور المخزومي رأي فيه، حاول به إرجاعه إلى ذلك الأصل، إذ يقول: إنَّ الألف ليست علامة إعراب، بل هي علامة على التثنية؛ لأَنَّ الضَّمَّة وحدها علم الرَّفع، فلو أُريدَ رفعه بالضَّمَّة فلابُدّ من إزالة الألف، فإن أُزِيلت

(١) ينظر: الخصائص ١ / ١٨٥ – ١٨٦ .
(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٧١ .
(٣) ينظر: إحياء النحو ١٠٩، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق ٦٧ .
(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين(م٢) ١٠/١، وهمع الهوامع١/ ١٢٦ .
(٥) إحياء النحو ١١١.
(٦) ينظر: المصدر نفسه ١١٣ .

ذهب معنى التثنية. وإذا كان المثنى في موضع المضاف إليه أُستُعين بالياء، وهي من الكسرة؛ لأنَّها مطل لها، وظلّت الفتحة دالَّةً على ألف الأثنين قبلها، ولم يُستطَعْ فعلُ شيء في النَّصب، فاستُعِين بصيغة المثنى المضاف إليه للتعبير عن كونه نصبًا[١]. ويبدو أنّ التقارب في أداء صوتيّ الألف والياء، وتباعدهما عن الواو، له أَثر في كون الياء علامة على نصب المثنى وجمع المذكر السَّالم، وعلامة على جرّهما أيضًا، وهذا التقارب يصفه ابن جنّيّ بقوله: ((وإنّما ضَعُفت الكسرة عن الضَّمَّة لقرب الياء من الألف، وبعد الواو عنها))[٢]، و((كلمّا تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى صاحبه وانجذابه، وإذا تباعدا كانا بالصّحة والظهور قَمنا))[٣].

٣ – إنَّ الفتحةَ في المنادى جارية على وفق ما قرّره الأستاذ إبراهيم مصطفى بشأنها، ذلك أَنَّ المنادى ليس مسندًا إليه ولا مضافا إليه. أَمَّا الضَّمَّة في(المنادى العلم المفرد) و(النكرة المقصودة) فكانت لأجل منع الالتباس الذي قد يحصل في(المنادى المضاف إلى ياء المتكلم)، الذي قد تحذف منه الياء وتبقى الحركة القصيرة(الكسرة) مشيرة إليها عندما تقول: (يا غلامِ)، وقد تُقلب هذه الياء ألفاً ثم تُحذَف فتقول: (يا غلامَ)[٤].

٤ – إنّ الفتحة في(اسم إنَّ) جارية على وفق ما سُمّي بـ(الإعراب على التوهم) ذلك أنّ حقّه الرَّفع؛ لأنَّه مسند إليه أو مُتَحَدَّث عنه، ومرجع هذا التوهم هو ملاحظتهم أَنَّ(اسم إنَّ) إذا كان ضميرًا جيء به ضمير نصب، وقد((كَثر هذا حتَّى غلب على وهمهم أنَّ الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نُصِبَ أيضًا))[٥]. واتخذَ الدكتور المخزومي طريقة أخرى في تفسير

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ٩١ .
(٢) الخصائص ١ / ٧٠ .
(٣) المصدر نفسه ١ / ١٥٢ .
(٤) ينظر: إحياء النحو ٦٢ .
(٥) المصدر نفسه ٧٠ .

تفسير حركة النَّصب في (اسم إنَّ)، لكي يتّسق مع الأصل الذي قرّره أستاذه وارتضاه هو أيضًا، وذلك بذهابه إلى تركيب(إنَّ مع اسمها)، فهما كلمة واحدة في الاستعمال. وعلى وفق ذلك فإنَّ حقّ الاسم بعدها أنْ يرتفع؛ لأنّه مسند إليه، وقد أورد للتدليل على ما يقول، شواهد فصيحة، قرآنية وغيرها، جاء اسم إنَّ فيها مرفوعًا، وعُطِفَ عليه بالرفع أيضًا، واستدلّ كذلك بورود أقوال رواها الخليل عن العرب، كقولهم: (إنَّ بك زيدٌ مأخوذ) و(إنَّ فيك زيدٌ لراغب)[١].

٥ – إنَّ الفتحةَ في(اسم لا النافية للجنس) جارية على وفق ما تقرَّر بشأنها، ذلك أنَّ هذا الاسم المنصوب ليس بمتحدث عنه، وإنْ بدا أوّل وهلة أنّه كذلك، إذ ليس بعده خبر، فلا شيء يتحدث به، فإذا قلت: (لا ضيرَ) و(لا فوتَ) و(لا بأسَ) تمَّ الكلام. أَمَّا تقدير النّحاة للخبر، فهو لغو، لا يزيد تقديره في المعنى شيئا[٢].

٦ – إنَّ الاسمين المنصوبين في(باب ظنّ) ليسا بمتحدَّثٍ عنهما، بل هما تكملة وبيان لما تعلَّق به الظَّنّ، فحكمهما النَّصب، يدلّ على ذلك عنده أنّهما صارا بعد هذه الأفعال فضلة، يجوز حذفهما اختصارًا والاستغناء عنهما معًا[٣].

٧ – إنَّ الاسم في باب(الاشتغال) إمَّا أَنْ يكون متحدَّثًا عنه فيستحقّ الرّفعَ، وإمّا أَن يكون فضلةً فيستحقّ عندئذ النَّصبَ[٤]، ويقول أيضًا: ((إذا كان المعنى أنْ تخبر بالفعل وتتحدث به عن الفاعل، فالحكم النَّصبَ وإذا كان التحدث عن الاسم فالحكم الرَّفع))[٥].

---

(١) ينظر: مجالس ثعلب ١ / ٨١، وفي النحو العربي نقد وتوجيه ٨٧ .
(٢) ينظر: إحياء النحو ١٤٠ – ١٤١ .
(٣) ينظر: المصدر نفسه ١٤٦ .
(٤) ينظر: المصدر نفسه ١٥٣ .
(٥) المصدر نفسه ١٥٦ .

٨ – إنَّ الحركة في المفعول معه تعتمد على(إرادة المتكلّم)، أي: ((إنَّك إذا أردت معنى المصاحبة، وكانت(الواو) في معنى(مع)، وجب النَّصب، وكان ذلك سائرًا مع أصلنا، فإنّ الاسم بعد هذه(الواو) من تمام الحديث، وليس بمتحدَّثٍ عنه ولا بمضاف إليه، فحكمهُ النَّصب وإذا لم تُرِد معنى المصاحبة أو المعيّة كما هو الاصطلاح فإنّها(واو) العطف. على أَنَّ هذا الرأي قد صرّح به بعض المحقَّقين من النَّحاة))[١].

٩ – وعلى وفق هذا الأصل، أعني: (الضَّمَّة علم الإسناد)، أخرج الأستاذ إبراهيم مصطفى عطف النَّسق من التوابع، وأدخل فيها الخبر، فإذا وقع الاسم مسندًا إليه، وعُطِف اسم آخر، فكلا الاسمين مُتَحَدَّث عنه، ولا مزيَّةَ لأحدهما على الآخر[٢].

أَمَّا الأصل الثاني: (الكسرة علم الإضافة)، فقد تعارض مع جرّ الممنوع من الصَّرف بالفتحة بدلا من الكسرة، عند تجرّده من(أَل) والإضافة، فكان لابدّ من تفسير لوجود الفتحة، لكي يتّسق هذا الباب في هذه المسألة مع الأصل المقرّر، فكان آتّقاء الشّبهة بالمضاف إلى ياء المتكلّم حين تُحذَف، شيئا مقبولا، لنيابة الفتحة عن الكسرة في جرّ الممنوع من الصَّرف[٣]، وقد وصف الدكتور المخزوميّ ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في هذه المسألة بأنّه قديم، كان السيوطيّ قد ذكره وهو يعرض اختلاف النحاة في تعليلهم لجرّ الممنوع من الصرف بالفتحة[٤].

إنَّ القول: (الكسرة علم الإضافة) أَخرج أيضًا عطف النسق من التوابع، مشتركًا مع الأصل الأوّل(الضَّمَّة علم الإسناد) في إخراجه، فإذا قلت: ((هذا أخو زيدٍ وعمرٍو)... فالإضافة إلى كلّ من الاسمين، كأنّك قلت: (هذا

(١) المصدر نفسه ١٦٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ١٢٧ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١١٢ .

(٤) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٨٦، وفي النحو العربي نقد وتوجيه ٩٠.

أخو زيدٍ، وأخو عمر)، وإنَّما أوجزوا إذ وجدوا الإيجازَ دالاّ))[١]، ولاسيَّما أنّ الدكتور الجواريّ لم يرتضِ قول النّحاة: (الجَرُّ علم الإضافة) الذي تابعهم فيه الأستاذ إبراهيم مصطفى؛ لأنّه يرى أنَّه ينطبق على معنى الإضافة المتحقّقة بين اسمين يُنْسَبُ أَحَدُهُما الى الآخر، أَمَّا حروف الجَرَّ فلا تتّسق كما يرى مع هذا المعنى، ويتساءل قائلا: ((وأين هذه العلاقة التي تقوم بين اسمين ينسب أحدهما إلى الآخر، من العلاقة بين حرف من حروف المعاني باسم يقع من التركيب في الحقيقة موقع المفعوليَّة، لا يباشر فيها الفعل أثره إلى المفعول؟))[٢] ثم ينتهي إلى أَنَّ الجَرَّ أو الخفضَ ليس((علم الإضافة فحسب، وإنَّما هو علم لحال أخرى قد تكون أكثر وأوسع تردُّدًا في الكلام من الإضافة، وهي حالة الجرّ أو الخفض بالحروف))[٣]، وعلى وفق ذلك فإنّ((الخفض مرتبة إعراب تكون فيها الأسماء في حالتين: حالة الإضافة وهي النّسبة التي سلف الكلام فيها، وحالة أخرى هي التي قد يصحّ أنْ نسمّيها(حالة المفعوليَّة غير المباشرة) أو(غير الصريحة)، ونعني بذلك: أنْ يكون الاسم متأثّرًا مقيَّدًا بمعنى الحرف، كالظرفيَّة والاستعلاء والملك ونحو ذلك، فإذا قلنا: (دخلت البيت)، فالبيت مفعول، ولكنَّه مفعول بمعنى الظرفيَّة، وإذا قلنا: (ذهبت إلى البيت)، فالبيت مفعول بمعنى انتهاء[٤] الغاية))[٥].

أمَّا إنَّ الفتحة ليست بعلامة إعراب ولا دالة على شيء، فرأي غريب في بابه[٦] ولا سيَّما أنّ الأستاذ إبراهيم مصطفى بنى نظريته في تفسير الحركات الحركات على أساس المعنى، واحتكم إليه في تفسير حركتي الضَّمَّة

(١) إحياء النحو ١١٥ .
(٢) نحو التيسير ٩٧ .
(٣) المصدر نفسه، والموضع نفسه .
(٤) في المطبوع: ((بمعنى ابتداء الغاية))، وما أثبتّهُ يقتضيه السياق .
(٥) المصدر نفسه ٩٨ .
(٦) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته ٢٢٥ .

والكسرة وهما في التَّركيب النَّحويّ، ثم إنَّ الفتحة اتَّسَمت بها أسماء شكّلت مواقع إعرابيَّة وأبوابًا نحويّة عدّة مما يقتضي أنْ تكون جزءًا من تلك النَّظرية.

ويبدو لي أنَّ ما دعاه إلى عدَّها لا تدلُّ على شيء، والاكتفاء بقوله: إنَّها حركة خفيفة مستحبّة، أمران، (أحدهما): ميلُهُ إلى تقليل الأبواب، وجمعها والاحتكام في تفسيرها إلى قاعدة مطّردة، وقد نجح في ذلك في بابي المرفوعات والمجرورات، فضلا عن إرجاعه بعض المنصوبات إلى حضيرة الاسم المرفوع(المسند إليه)، أو(التّابع له). (والآخر): عدم استطاعته إرجاع باقي المنصوبات إلى أصل واحد مطّرد، وذلك لعدم انسجامها أو اتَّساقها مع ما قرّره في بابي الرَّفع والجرّ، وذلك لتعدّد معانيها بين المفعوليَّة، والحاليَّة، والاستثناء، والتمييز، وغير ذلك، فكان مضطرًّا إلى متابعة القدماء في تسميتهم المنصوبات بأنَّها فضلة يمكن الاستغناء عنها، وإنْ خالفهم في قولهم: إنَّ الفتحةَ علمٌ لها، وكان قد فعل ذلك على الرغم من إيلائه المعنى، في تفسير حركات أواخر الكلم، أهمية كبيرة يمكن رصدها وملاحظتها في أيّ صفحة من صفحات كتابه، وكان هذا المذهب في تفسير حركة الفتحة على وجه الخصوص مثار جدل واعتراض من باحثين كثيرين، فيرى د. إبراهيم السامرائيّ أنَّ الدراسات المقارنة((دلّت إلى أَنَّ الفتحة وُجِدت في حالة النَّصب في كثير من اللغات الساميّة، ولم يكن هناك سبب للفتحة المستحبّة))[1]، وكانت علامة النَّصب في العبريَّة القديمة((الفتحة الطويلة التي نشأ عنها حرف الهاء، والهاء المتطرفة في هذه اللغة تشبه الألف اللينة، ومن أجل ذلك تُعامَل معاملةَ أحرف العلَّة، وتظهر هذه في آخر الاسم المنصوب بنزع الخافض، كما تظهر في آخر الظرف المنصوب(ليلا) وتعني(ليل)، و(عتا) وتعني(حين). وكما تلحق هذه العلامة الظروف كلَّها،

(١) الفعل زمانه وأبنيته ٢٢٥ .

فإنّها تلحق المصدر فيُنَصب، كما هي الحال في المفعول المطلق في العربية، ولكنّها في هذه الحالة تكون متلوّة بميم زائده(للتمييم)الذي يقابل(التنوين)في العربية، مثال ذلك(يومام) وتعني(يوما)))[١].

ويرى الدكتور الجواري أنَّ النَّصب يمثل المرتبة الوسطى في الإعراب، التي يقع فيها أكثر من معنى، ولهذا فإنّ الفتحة لا يمكن أنْ تكون بلا دلالة على معنى من معاني الكلام، على مذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى[٢].

أمّا د. تمّام حسّان فقد فسّر حركة الفتحة في المنصوبات، ومنها الفعل المضارع المنصوب، بأَنَّها تشترك في الدلالة على قرينة معنوية كبرى، وهي(التّخصيص)[٣].

وإذا كان معنى(التخصيص) متحقّقًا في المنصوبات، فإنني أراه غير مقتصر عليها، فمن الممكن أنْ نتلمّسه في غير المنصوبات أيضًا، فقد يكون الخبر مثلا مشتَملاً على معنى التخصيص، فإذا أخبرنا عن(زيد) فقلنا: (زيدٌ قائمٌ)، فقد خصّصنا(زيد) بالقيام، بالإخبار عنه بهذا المعنى، إذ إنّ السّامع قد يتوقع خبرًا آخر غير هذا قبل سماعه الكلام بتمامه، فقد يكون الخبر هكذا: (زيدٌ جالسٌ، أو ضاحكٌ، أو حزينٌ، أو قادمٌ، أو غير ذلك). فلّما قلنا: (زيدٌ قائمٌ) انتفت باقي الأخبار المحتملة، واختصّ(زيد) بخبر(القيام). ويمكن أنْ نلاحظ معنى التخصيص أيضا في(باب الإضافة)، فنقول مثلا: (هذا كتابٌ)، ثم نخصّص النكرة(كتاب) فنقول: (هذا كتابُ نحوٍ). وقد نعطي الصفة هذا المعنى عندما نقول مثلا: (مررتُ برجلٍ كريمٍ)، فهناك معنى عامّ تفيده علاقة الإسناد(مررتُ) مع متعلقها الجار والمجرور، فتأتي

(١) المصدر نفسه ٢٢٢ .

(٢) ينظر: نحو التيسير ٨٧ – ٨٩ .

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٤، ٢٠٤ .

الصّفة(كـريم) لتقيَّـد هـذا العمـوم فـي المعنـى وتخصّصـه بمعنـى الكـرم، لا بالطول مثلا، أو القِصَر، أو البخل، أو غير ذلك.

الخاتمة والنتائج:

إنَّ الحركـات كـان لهـا دور بـارز فـي نشـأة الـدّرس النَّحـويّ، وفـي تطّـوره، الأمـر الـذي أدّى إلـى خَـلْقِ نظـام متكـامل لقـواعد اللغـة العـربيَّة، وتكـوين مـنهج واضـح المعـالم، اتّسـمت بـه دراسـة النَّحـو العربـيّ. ويمكـن إجمـال أهـمّ النتـائج التي توصَّل إليها البحث فيما يأتي:

١- إنَّ الحركـات أخـذت حيّـزًا واسـعًا ورحْبًـا مـن الـدَّرس النَّحـويّ، وإذا كانـت تُعـدُّ خطـوة أولـى فـي بدايـة طريـق هـذا الـدَّرس، منـذ أنْ كانـت نُقَطًـا علـى يـد أبـي الأسـود الـدؤليّ، ورمـوزًا قصـيرة، مُقتَطَعَـة مـن الألـف، والـواو، والياء، عـلى يد الخليل بن أحمد الفراهيديّ.

٢- أدّت إلـى تحديـد مسـار الـدّرس النَّحـويّ، وجعلتـه يُقـيم أغلـب القواعـد، ويقـرّر أكثـر الأحكـام، علـى وفقهـا فحسـب، يظهـر ذلـك مـثلا فـي تقسـيمه الكـلام علـى معـرب ومبنـيّ، وتقسـيمه الإعـراب علـى ظـاهر ومقـدّر، فـإنْ تغيـرّت الحركـة علـى آخـر الكلمـة فهـي مُعْرَبـة، وإنْ لزمتـه، فهـي مبنيـة، وإن ظهـرت علـى الكلمـة المعرَبـة فإعـرابها ظـاهر، وإنْ لـم تظهـر فهـو مُقـدَّر، بـل ذهـب النّحويـون إلـى أبعـد مـن ذلـك عنـدما جعلـوا أغلـب تعـريفاتهم للإعـراب تتمحـور

حول الحركة وتنطلق منها، ظهرت هذه الحركة أو خفيت، تغيرّت أو ثبتت، ثم لم يلبثوا حتَّى لجؤوا إلى محاولة تفسير وجودها في أواخر الكلم ضمن سياق التَّركيب النَّحويّ فأُثِرَ عنهم تفسيران:

الأوَّل: يقوم على أساس صوتيّ، لا صلة له بالمعنى، فنتج عن القول به: ظهور مصطلحات عديدة، منها: (حركة الإتباع) و(حركة الجوار أو المجاورة) و(الوقف) و(التقاء الساكنين) و(ثقل الحركة أو خفتها، ضعفها أو قوتها)، ثم يبدأ الدَّرس النَّحويّ بالتنظير لهذه المصطلحات أو الجدال فيها حتَّى يصل إلى الخلاف في تطبيقها على الكلام الفصيح.

والآخر: يقوم على أساس دلاليّ أو وظيفيّ، وهو إيجاد صلة بين الحركات وتغيّرها من جهة، والمعنى الذي يؤدّيه التَّركيب النَّحويّ من جهة أخرى، فالضَّمَّة علامة العُمَد، أو علامة الفاعليّة، الإسناد . والكسرة علامة الإضافة، أو النّسبة. والفتحة علم الفضلة، أو علم المفعوليّة.

٣- يُعدّ ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه(إحياء النحو) من أبرز المحاولات التي اهتمت بالحركة، وحاولت تفسيرها من الوجهة الدّلاليّة وكان من نتائجها تقليل الفروع وجمعها، على أساس اتّحاد الحركة وما تدلّ عليه، في أبواب رئيسة، بدلا من تفريقها على أبواب كثيرة مشتَّتة.

المصادر:

القرآن الكريم

١. ابن الشجري ومنهجه في النحو،ـ عبد المنعم أحمد التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٥م.

٢. أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .

٣. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧م.

٤. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .

٥. الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط٥/١٩٧٥م .

٦. أصوات اللغة العربية، عبد الغفّار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة ، ط٣/١٤١٦هـ – ١٩٩٦ م .

٧. أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم ، الجامعة الليبية ١٩٧٣ .

٨. أصول النحو العربي، محمد خير حلواني، مطبعة الشرق، حلب، ١٩٧٩م.
٩. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
١٠. الأمالي، ابن الشجري، المرشد بالله يحيى بن الحسين(ت٤٧٩هـ) مطبعة الفجالة، مصر ١٣٧٦هـ .
١١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط٤/١٣٨٠هـ -١٩٦١م.
١٢. الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط١/١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
١٣. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، مطبعة المدينة، مصر، ١٣٨٧هـ - ١٩٥٩ م .
١٤. البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية ، بغداد ١٩٨٠ م .
١٥. البحر المحيط، عبد الله بن يوسف بن حيان الاندلسي الغرناطي (ت٧٥٤هـ)، نشر مكتبة ومطبعة النصر الحديثة، السعودية، الرياض، د . ت .
١٦. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، د . ت .

١٧. تجديد النحو، ونظرة سوداء، أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانة، مصر، ط١/١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
١٨. التطور النحوي للغة العربية، براجستراسر، حقّقه وعلّق عليه: رمضان عبد التواب، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٢٩ م .
١٩. تفسير القرطبي(الجامع لأحكام القرآن)، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد عبد البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط٢/١٣٧٢هـ .
٢٠. الحمل على الجوار في القرآن الكريم، عبد الفتاح أحمد الحمّوز، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض ، ط١/١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
٢١. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ط٤/١٩٩٩ م .
٢٢. الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء، بغداد ١٩٦٠ م .
٢٣. دراسات في فقه اللغة، صبحي صالح، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨١ م.
٢٤. دراسات في اللغة والنحو، عدنان محمد سلمان، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد، ١٩٩١ م .
٢٥. الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، فاضل صالح السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م .
٢٦. دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، بتول قاسم ناصر، دار الشّؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١/١٩٩٩ م .

٢٧. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٩٢هـ)، تحقيق لجنة من الأساتذة، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١/١٣٧٤هـ - ١٩٥٤ م .

٢٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري(ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، نشر المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط١٤/١٩٦٤ م .

٢٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط١/١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

٣٠. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الاندلسي(ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١/١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣١. شرح الرّضي على الشافية، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي(ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٣٥٦ هـ - ١٣٥٨ هـ .

٣٢. شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي(ت٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٣٣. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(ت٦٤٣هـ)، الطباعة المنيرية، القاهرة، (د . ت).

٣٤. شواذ القرآءات، رضي الدين شمس القراء أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني(من علماء القرن السادس الهجري)، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١/١٤٢٢ هـ. ٢٠٠١ م .

٣٥. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سلمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٢ م .

٣٦. الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم، المكتبة الحديثة للطباعة، القاهرة ١٩٦٨م .

٣٧. الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز، صاحب أبو جناح ، مطبعة جامعة البصرة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .

٣٨. علم اللغة العام(الأصوات)، كمال بشر، دار المعارف، مصر، ط٥/١٩٧٩م.

٣٩. العين، الفراهيدي، الخليل بن أحمد(ت١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٦م.

٤٠. فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢/١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م.

٤١. الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/١٤٠٠هـ –١٩٨٠م.

٤٢. فقه اللغة، عبد الحسين المبارك، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٦ م .

٤٣. فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، مطبعة لجنة البيان العربي، ط٤/١٩٥٦م.

٤٤. فقه اللغة العربية وخصائصها، أميل بديع يعقوب، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ط٢/١٩٩٩ م .

٤٥. الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب بن النديم(ت٣٨٥هـ)، المطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٣٨ م .
٤٦. في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، غالب المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤ .
٤٧. في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط٣/١٩٦٥م.
٤٨. في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١/١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م.
٤٩. الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢/١٩٧٧م.
٥٠. لحن العوام، أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي(ت٣٧٩هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١/١٩٦٤ م .
٥١. لسان العرب، جمال الدين بن منظور(ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٥٥م.
٥٢. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط٢/١٩٧٩.
٥٣. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى(ت٢٠٨هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، دار الفكر، القاهرة، ط٢/١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
٥٤. مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب(ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٢/١٩٦٠ م .

٥٥. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطابع التجارية، القاهرة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤ م .

٥٦. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، مكتبة دار الشرق، بيروت، ط١/١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م .

٥٧. المدخل إلى علم اللغة(ومناهج البحث اللغوي)، رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، القاهرة ، ط١/١٤٠٣هـ – ١٩٨٢ م .

٥٨. مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها . عبد الرحمن السيّد ، دار المعارف ، مصر ١٣٨٨ هـ. ١٩٦٨ م .

٥٩. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٣/١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

٦٠. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ)، تحقيق: ياسين السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د. ت).

٦١. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، عبد العزيز الصّيغ، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط١/١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

٦٢. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ)، قدّم له وعلق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢ م .

٦٣. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٤ هـ –

١٩٥٥م، والدار المصرية للتأليف والترجمة، والهيأة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ م .

٦٤. المعجم الميسر في القواعد والبلاغة والإنشاء والعروض، محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١/١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .

٦٥. المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، دار التحرير للطبع والنشر، مصر ١٩٨٩ م .

٦٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٣/١٩٧٢م.

٦٧. المفصل في علم العربية، جار الله أبو القاسم محمد عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، مطبعة التقدم، مصر، ١٣٢٣ هـ .

٦٨.المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.

٦٩.من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٤/١٩٧٢م.

٧٠.نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

٧١.النحو العربي، نقد وبناء، إبراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨م.

٧٢.نحو وعي لغوي، مازن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٧٣.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

٧٤.وفيات الأعيان وأنباء الزمان، شمس الدين بن خلكان(ت٦٨١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٣٦٧ هـ – ١٩٤٨ م .